

10-1-2021

The definite issues in Arabic, collection and study

Sherine, Yassin

Girls' College of Arts, Sciences and Education, Ain Shams University, tagelarose@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://jfa.cu.edu.eg/journal>



Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#)

Recommended Citation

Yassin, Sherine, (2021) "The definite issues in Arabic, collection and study," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 81: Iss. 4, Article 11.

DOI: 10.21608/jarts.2021.53387.1040

Available at: <https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol81/iss4/11>

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

قضايا المفكوك في اللغة العربية: جمع ودراسة لغوية (*)

د/ شيرين ياسين

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية البنات بجامعة عين شمس

الملخص

يُعنى هذا البحث بدراسة جميع القضايا المتعلقة بالأسماء والأفعال المفكوك في اللغة العربية، وهي قضايا توزعت على المستويات اللغوية المختلفة بين الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، والإملاء.

واتبعت فيه المنهج الوصفي القائم على وصف القضايا، وتحليلها، ومناقشتها، فتتبع قضايا المفكوك في المعاجم اللغوية وكتب النحاة والصرفيين، وعرضت أقوال النحاة، والصرفيين، واللغويين في قضايا المفكوك، وناقشتها، ثم رجحت أقواها مصحوبة بالدليل، كما وضعت بعض الملاحظات في نهاية دراستي للقضايا.

وقد أثبت البحث أن للأسماء والأفعال المفكوك قضايا كثيرة منها: تحديد الجذر اللغوي للكلمات المفكوك، والإبدال الصوتي في حروف المفكوك، والتذكير والتأنيث فيه، والجمع، والإدغام، والنسب، والإعراب والبناء، والصرف والمنع من الصرف، بالإضافة إلى دراسة اللغات في المفكوك، والعربية والعجمة فيه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن الإبدال الصوتي وقع بين حروف المفكوك الثلاثي والمفكوك الرباعي بصورة أكبر من المفكوك الخماسي، وأن الإبدال الصوتي يمكن أن يحدث بين حرفين متماثلين، وهذا يعدّ خلافاً لما اتفق عليه النحاة من أن الإبدال الصوتي لا بد أن يكون في حرف واحد.

كما قمتُ بتحقيق آراء بعض النحاة، انتقدتُ مجموعة من عبارات بعض النحاة والصرفيين، ومنهم: ابن القطاع، وابن يعيش، وعبد القادر البغدادي، وغيرهم.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨١) العدد (٨) أكتوبر ٢٠٢١.

Cases of Al-mafkook 'the loose' in Arabic (A collective Linguistic Study)

This study aims at investigating all cases related to loose nouns and verbs in Arabic. These cases vary at different linguistic levels such as phonology, morphology, syntax, semantics and orthography.

The methodology adopted here is a descriptive methodology that describes, analyses, and discusses the cases. Thus it tracked down cases of the loose in lexicons, books of syntacticians and morphologists. It also includes and discusses views of the syntacticians and morphologists. Then the study promotes and justifies the strongest views. Finally, the researcher gives notes on the cases.

The research proves that loose names and verbs have many cases such as: specifying the linguistic root of loose words, assimilation in letters of the loose, masculinity and femininity of the loose, incontiguous assimilation, relativization, parsing and structure, derivation and non-derivation, languages of the loose and Arabic and foreign terms of the loose.

The most important findings of the study are: phonetic assimilation occurs among letters of the trisyllabic and quadrisyllabic loose words more than the pentasyllabic loose words. In addition, the assimilation can occur among two similar letters which contradicts what the syntacticians have agreed upon, i.e. that assimilation occurs at one letter only.

I also judged some of the views of the syntacticians criticizing some of the syntacticians and morphologists such as: Ibn Al_Qattaa', Ibn Ya'eesh, Abdul Qader Al-bughdadi, etc.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن الأقسام الصرفية التي تنقسم إليها الأسماء والأفعال في اللغة العربية متعددة، ومن هذه الأقسام ما يعرف بـ(المفكوك)، ويقصد به عند النحاة والصرفيين : " ما تماثلت فاؤه ولامه"^(١)، ويطلق عليه النحاة: " باب سلس و

قَلِقَ" (٢)، ومثاله من الثلاثي: كلمة (السُّدس)، فهي من الجذر اللغوي (س د س)، وقد فصل بين الفاء واللام بحرف هو الدال؛ ولذا يطلق على كلمة (السُّدس) وما كان على شاكلتها بأنها كلمات مفكوكة، حيث فصل بين الحرفين الأصليين المتماثلين بحرف أصلي ثالث يخالفهما.

ولقد تعددت القضايا المتعلقة بالمفكوك، وتوزعت على المستويات اللغوية المختلفة، فهناك قضايا صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، وإملائية، فمثلاً على المستوى الصوتي نجد الإبدال الصوتي في حروف المفكوك، والإدغام فيه، وعلى المستوى الصرفي، نجد الخلاف القائم بين اللغويين في تحديد الجذر اللغوي للمفكوك وما يترتب عليه من مشكلات، وعلى المستوى النحوي نجد القضايا المتعلقة بجمع المفكوك، والإعراب والبناء فيه، والصرف والمنع من الصرف وغيرها.

وتوصلتُ بعد جمع الأسماء والأفعال المفكوكة والقضايا المتعلقة بها إلى أن أصول الأسماء المفكوكة تتنوع بين الأصول الثلاثية، والرباعية، والخماسية، أما أصول الأفعال المفكوكة فهي أصول ثلاثية ورباعية فقط، ومن هنا فقد آثرت أن أتناول جميع القضايا المتعلقة بالأسماء والأفعال المفكوكة على اختلاف أقسامهما.

أسباب اختيار الموضوع : يرجع اختيار هذا الموضوع إلى الأسباب الآتية:

أولاً : عدم وجود دراسة مستقلة عن قضايا الأسماء والأفعال المفكوكة في العربية، فأردت أن أجمع هذه القضايا المتناثرة في كتب النحو، والصرف، ومعاجم اللغة .

ثانياً : وجود اختلافات كثيرة بين النحاة والصرفيين في الأسماء والأفعال المفكوكة جعلني أجمع هذه الاختلافات، وأناقشها للوصول إلى رأي واحد وذلك بالاستناد إلى البراهين والأدلة .

ثالثاً: تنوع القضايا التي تتعلق بالأسماء والأفعال المفكوكة، فقد اشتملت

على العلوم اللغوية الثلاثة، فهناك قضايا تتعلق بعلم الأصوات، وقضايا تتعلق بعلم الصرف، وأخرى تتعلق بعلم النحو.

أهداف الموضوع: جاء هذا الموضوع لتحقيق هدفين، هما:

(١) حصر القضايا المتعلقة بجميع الأسماء والأفعال المفكوكة في دراسة مستقلة، ومناقشتها .

(٢) بيان آراء النحاة في الأسماء والأفعال المفكوكة المختلف فيها؛ للوقوف على مظاهر الاختلاف، وأسبابه، وما نتج عنه .

خطة البحث: اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقع في مقدمة، وعشرة

مباحث على النحو الآتي :

المقدمة: وفيها: أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول : الخلاف في الجذر اللغوي، والمعنى، والرسم الإملائي للمفكوك.

المبحث الثاني : الإبدال الصوتي في حروف المفكوك.

المبحث الثالث : التذكير والتأنيث في المفكوك.

المبحث الرابع : جمع المفكوك.

المبحث الخامس : الإدغام في المفكوك.

المبحث السادس : النسب إلى المفكوك.

المبحث السابع : الصرف والمنع من الصرف في المفكوك.

المبحث الثامن : الإعراب والبناء في المفكوك.

المبحث التاسع : العربية والعجمة في المفكوك.

المبحث العاشر : اللغات في المفكوك.

الخاتمة: وفيها ما توصل إليه البحث من نتائج .

المصادر والمراجع.

منهجي في التحليل:

منهجي في هذا البحث هو المنهج الوصفي القائم على وصف

القضايا، وتحليلها، ومناقشتها، وقد اتبعت في ذلك الخطوات الآتية :
 (١) جمعت قضايا الأسماء والأفعال المفكوكة من أمهات كتب النحاة
 والصرفيين، بالإضافة إلى المعاجم اللغوية .
 (٢) عرضت أقوال النحاة، والصرفيين، واللغويين في القضايا المتعلقة بالأسماء
 والأفعال المفكوكة، وناقشت هذه الأقوال، ثم رجحت أقوالها مصحوبة
 بالدليل.

(٣) وضعتُ بعض الملاحظات في نهاية دراستي للقضية، وذلك بقولي : (بعد
 هذا العرض يمكن لي إثبات ما يأتي)، أو قولي : (مما سبق يتضح ما
 يأتي) وما أشبه ذلك.

**المبحث الأول: الخلاف في الجذر اللغوي، والمعنى، والرسم
 الإملائي للمفكوك، وفيه:**

أ- الخلاف في المفكوك الثلاثي، وفيه:

(١) الخلاف في كلمة (الأبَاءة):

اختلف الصرفيون في لام (الأبَاءة)، هل هي همزة أو ياء؟ وتأتي أقوالهم
 فيها على النحو الآتي:

ذهب سيويوه إلى أن لام (الأبَاءة) همزة^(٣)، وواقفه ابن جني^(٤)، وابن
 بري^(٥)، والفيروزآبادي الذي ذكر أن (الأبَاءة) هي " القصبة " ^(٦)، ووضعها
 في "باب الهمزة فصل الهمزة"^(٧)، وبهذا تكون (الأبَاءة) من مادة (أ ب أ) فهي
 من المفكوك.

وذهب ابن السراج إلى أن لام (الأبَاءة) ياء^(٨)، وحجته في هذا أنه "يشتق
 الأبَاءة من أبيت، وذلك أن الأجمة تمتنع وتأبى على سالكها"^(٩)، "فأصلها عنده
 أبائية"^(١٠)، وواقفه في هذا الجوهر^(١١). وعلى هذا القول تكون (الأبَاءة) من
 مادة (أ ب ي) فهي من المعتل الناقص.

والراجح عندي أن (الأبَاءة) من مادة (أ ب أ)، فلامها همزة، وهي من

المفكوك، والدليل على ذلك أن جمع (أبَاءة): "أبَاءٌ"، وهذا يعني أن اللام فيها همزة، حيث ظهرت عند الجمع، ومعلوم أن "الجمع يرد الأشياء إلى أصولها"^(١٢).

وبناء على هذا فإن من جعل لام (الأبَاءة) ياء فإنه أراد التخفيف بإبدال الهمزة ياء، "ووجه ذلك أن الهمزة مستقلة"^(١٣)، "والعامة تنزل الهمزة في أكثر الكلام لنقلها، وتجعل بدلها الواو، والياء، والألف"^(١٤)، وفي هذا يقول العكبري: "جوزت العرب في الهمزة ضرورياً من التخفيف، وهو التخفيف القياسي، والإبدال على غير قياس، والحذف"^(١٥)، ويقول أبو الفداء: "وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال، والحذف، وأن تجعل بين بين"^(١٦).

بعد هذا العرض يمكن لي إثبات ما يأتي:

أ- أن كلمة (الأبَاءة) أصلها من المهموز فهي من مادة (أ ب أ) من المفكوك، خلافاً لابن السراج في أنها من المعتل وأنها من مادة (أ ب ي)، وإنما أبدلت الهمزة فيها ياء للتخفيف، فهي من الكلمات التي يجوز فيها تحقيق الهمز وتخفيفه.

ب- أن مسوغ إبدال الهمزة ياء في (الأبَاءة) جاء استناداً إلى أمرين، هما:
*التخفيف أو الاستحسان، فليس فيها معنى (أبيت) كما ذكر ابن السراج.

*الحمل على النظير، كما نجد في إبدال الهمزة ياء في كلمة (هباءة)، وفي هذا يقول العكبري: "فإن وقعت الهمزة المتحركة بعد الألف جاز تخفيفها، وتخفيفها هو أن تجعل بين بين، ومعنى ذلك أنها تُلَيَّن، فتجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فتجعل المكسورة بين الياء والهمزة، والمفتوحة بين الألف والهمزة، والمضمومة بين الواو والهمزة، وهي في كل ذلك متحركة تؤذن بالمتحرك، ومثال ذلك أن نقول في (مسائل: مسایل)، وفي (هباءة: هباية)، وفي (جزاؤه: جزاوه)"^(١٧).

٢) **الخلاف في كلمة (أثأت):** اختلف الصرفيون في الجذر اللغوي للفعل

(أثأت)، وتأتي أقوالهم فيه على النحو الآتي:

* ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام إلى أن الفعل من مادة (أ ث أ) (١٨)، ووافقه ابن القوطية (١٩)، حيث وضعه في عنوان: "المهموز على فَعَل" (٢٠)، كما وافقهما السرقسطي (٢١)، الذي ذكر معنى الفعل بقوله: "أثأته بسهم إثناء: رميته به" (٢٢)، وتابعهم ابن منظور في أحد أقواله (٢٣)، وكذلك الفيروزآبادي الذي وضع الفعل في "باب الهمزة فصل الهمزة" (٢٤).

* وذهب الأصمعي إلى أن الفعل من مادة (أ ث ي)، حيث نقل عنه ابن منظور أنه قال: "أثأته بسهم، أي: رميته، وهو حرف غريب" (٢٥).

* وذهب الجوهري إلى أن الفعل من مادة (ث أ ث أ) (٢٦)، فهو مضعف رباعي، ووافقه ابن منظور في أحد أقواله (٢٧)، وقد اعترض على هذا القول الفيروزآبادي حين قال: "ووهم الجوهري، فذكره في ثأثأ" (٢٨).
* وذهب الصَّغاني (٢٩)، إلى أن الفعل من مادة (ث و أ) (٣٠).

مما سبق يتضح ما يأتي:

أ- تعددت أقوال الصرفيين في الجذر اللغوي للفعل (أثأت)، ولهم فيه أربعة أقوال، هي: أن يكون من مادة (أ ث أ)، أو (أ ث ي)، أو (ث أ ث أ)، أو (ث و أ)، والراجح عندي أنه من مادة (أ ث أ)، فهو من المفكوك وذلك لأمرين، الأول: أن هذا هو مذهب لمعظم الصرفيين واللغويين، مما يشير إلى وجود إجماع على هذا الجذر، والثاني: أنه سلم من الاعتراض.

ب- اضطرب منهج ابن منظور في الفعل (أثأت)، فوضعه تارة في (أ ث أ)، وتارة في (ث أ ث أ).

٣) الخلاف في كلمتي (الأشياء) و (الألاءة):

اختلف الصرفيون في لام (الأشياء) و (الألاءة)، هل هي همزة أصلية أو منقلبة عن أصل؟ ويأتي هذا الخلاف على النحو الآتي:

ذهب سيبويه إلى أن اللام في الكلمتين همزة (٣١)، وعلى هذا تكون الهمزة أصلية فيهما (٣٢)، والدليل على ذلك أمور، هي:

أ- "أنها لو كانت منقلبة لجاز تصحيح الياء والواو فيهما كما جاء عباية وعباءة ... " (٣٣)، فالعرب لم تنطق بـ (أشاية) ولا (ألاية)، وقد استند سيبويه إلى السماع عن العرب في ذلك، فلما لم يسمعهم يقولون: أشاية ولا ألاية، ورفضوا فيهما الياء البتة، دلّ ذلك على أن الهمزة فيهما لام أصلية غير منقلبة عن ياء ولا واو" (٣٤)، وفي هذا يقول سيبويه: "وأما (الألاءة) و(أشاءة): قَالِيَّةٌ وَأَشِيَّةٌ؛ لأن هذه الهمزة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خَلِيفًا أن تكون فيه (ألاية)، كما كانت في عباءة: عباية، وصلاحة: صلاحية، وسحاة: سحاية، فليس له شاهد من الياء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز" (٣٥).

ب- أن جمع (أشاءة): "أشاء" (٣٦)، وهذا يعني أن اللام فيها همزة، حيث ظهرت في الجمع، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها" (٣٧).

ت- "أن الفاء واللام قد جاءتا همزتين" (٣٨) في كلمات كثيرة (٣٩)، منها: (أباءة)، و(أثاة)، و(أثأت)، و(أجأ)، وغيرها.

وقد وافقه في هذا: ابن السراج (٤٠)، وابن سيده في أحد أقواله حين وضع (الألاءة) في عنوان: "مما ضوعف من فائه ولامه" (٤١). كما وافقهم كل من: ابن القطاع (٤٢)، والفيروزآبادي الذي وضع الكلمتين في "باب الهمزة فصل الهمزة" (٤٣)، والدكتور عبد الحميد هندراوي من المحدثين (٤٤).

وذهب الجوهري إلى أن الكلمتين من المعتل (٤٥)، ووافقه ابن سيده في أحد أقواله حين جعل الهمزة فيهما "منقلبة عن ياء" (٤٦)، موضحاً أن "الحروف التي فاءاتها ولاماتها همزة محصورة لم تسع أشاءة" (٤٧)، وقد اعترض الفيروزآبادي على ذلك، فذهب إلى أن ما ذكره الجوهري يُعَدُّ وهماً (٤٨).

مما سبق يمكن لي إثبات ما يأتي:

أ- للصرفيين في لام (الأشاءة) و(الألاءة) مذهبان، هما:

* أن تكون همزتهما أصلية، فهما من المفكوك، وهذا مذهب سيبويه، وعلى هذا

فالأشياء من مادة (أ ش أ)، و(الألاءة) من مادة (أ ل أ)، وهذا هو الراجح عندي.

* أن تكون همزتهما منقلبة عن الياء، وهذا مذهب الجوهري، وابن سيده في أحد أقواله.

ب- ذهب أبو بكر بن السراج إلى أن همزة (الأشياء) أصلية، ولم يجوز فيها أن تكون منقلبة عن الياء كما أجاز في (الأبائة)^(٤٩)؛ وذلك لأنه استند إلى السماع عن العرب، فلم تنطق العرب بـ (الأشياء) مع تصحيح الياء وإنما نطقت بـ (الأبائة)^(٥٠).

ت- اضطربت أقوال ابن سيده في كلمة (الألاءة)، حيث ذكرها في مادة (أ ل أ)^(٥١) تارة، وذكر أنها معتلة اللام تارة أخرى^(٥٢).

ث- اضطرب منهج ابن منظور في كلمة (الألاءة)، حيث ذكرها في مادة (أ ل أ)^(٥٣)، وفي مادة (أ ل و)^(٥٤)، كما ذكرها في مادة (أ ل ي)^(٥٥).

ج- ورد في المعاجم أن جمع (الألاءة) هو "الألاء"^(٥٦)، وقد تجمع على "الألاءات"^(٥٧).

ح- (الألاء) من المقصور الممدود، فقد قيل عنه: "الألاء: شجر، يمد ويقصر"^(٥٨)، وصورته بالقصر: "الألاء"^(٥٩)، و"واحدته كذلك: ألاءة وألاءة"^(٦٠)، والأشياء "صغار النخل"^(٦١).

٤) الخلاف في كلمة (آءة):

اختلف اللغويون في معنى كلمة (آءة)، فذهب ابن فارس إلى أن (الآء) هو شجر^(٦٢)، ووافق ابن سيده^(٦٣)، والزنجاني^(٦٤). وذهب الفيروزآبادي إلى أن (الآء) هو ثمر شجر^(٦٥)، حيث اعترض على أنه شجر بقوله: "آء كعاع: ثمر شجر لا شجر، ووهم الجوهري، وحدثه بهاء"^(٦٦).

ولعل الصواب في ذلك أن يقال: "الآء: شجر له ثمر يأكله النعام"^(٦٧)، وتسمى الشجرة سَرْحَة، وثمرها الآء"^(٦٨)، "وعذر من سماه بالشجر أنهم قد

يسمون الشجر باسم ثمره، فيقول أحدهم: في بستاني: السفرجل والتفاح، وهو يريد الأشجار، فيعبر بالثمرة عن الشجر، ومنه قوله تعالى: " فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا وَعِنَبًا وَقَضْبًا وَرَيْثُونًا " (٦٩) (٧٠).

كما اختلف اللغويون في الرسم الإملائي للمفرد والجمع في هذه الكلمة، حيث وردت صورة المفرد منها على "آء" عند ابن جني^(٧١)، والثمانيني^(٧٢)، وابن سيده في أحد أقواله^(٧٣)، والزنجاني^(٧٤)، وابن منظور^(٧٥)، ووردت على صورة "آءة"^(٧٦) عند ابن سيده في أحد أقواله.

أما صورة الجمع ففيها ثلاثة أقوال، هي: أولاً: الظاهر من قول كراع أن تكون كتابتها هكذا: "آء"، حيث يقول: "ليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين إلا هذا"^(٧٧)،

ووافقه الفيروزآبادي بقوله: "آء كعاع: ثمر شجر"^(٧٨).

ثانياً: ذهب ابن فارس إلى أنها تكتب هكذا "آآ"، فقال: "وأما (آآ) في الهمزة بعدها مدة فشجر"^(٧٩).

ثالثاً: وردت صورتها عند ابن سيده هكذا "آء"^(٨٠)، ووافقه الزنجاني بقوله: "آء ممدود على وزن عاع: شجر، واحدها: آءة"^(٨١)، ووافقهما ابن منظور^(٨٢).

والراجح لدى البحث أن تكون صورة الكلمة في المفرد (آءة)، وفي الجمع (آء)؛ لأن كتابتها على صورة (آءة) أو (آء) "يجتمع فيه مما يستقلون"^(٨٣)، حيث تؤدي الكتابة بهما إلى توالي الأمثال من الألفات، ومعلوم أن "اجتماع الأمثال مكروه"^(٨٤) في العربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللغويين قد تناقلوا قول كراع بأنه "ليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين إلا هذا"^(٨٥) أي: (آء)، ويرى البحث أن قولهم هذا يوحي بأن الألف بين الهمزتين مجهول أصلها، "وإن كانت الألف مجهولة لم يعرف أصلها جعلتها على الواو؛ لأن الواو تكون في العين كثيراً، فحملت على الأكثر"^(٨٦)، وهذا يعني أن كلمة (آءة) من الجذر اللغوي (أ و أ)،

ويؤيد ذلك أن "تصغيرها: أُوَيَأَةُ"^(٨٧)، فظهور الواو في التصغير يدل على أن الألف أصلها واو؛ لأن "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"^(٨٨)، وقد صرح بذلك صاحب اللسان حيث قال: "الآءة بوزن العاعة، وتجمع على (آء) بوزن عاع، هو شجر معروف ... وتصغيرها: أُوَيَأَةُ، وتأسيس بنائها من تأليف واو بين همزتين"^(٨٩).

٥) الخلاف في كلمة (التابوت): تعد كلمة (التابوت) من المفكوك

الوارد في القرآن الكريم، فقد وردت في قوله تعالى: "وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ"^(٩٠)، كما وردت في قوله تعالى مَحَبَّةً أَوْحَيْنَا أَنْ أَفْذِفِهِ فِي التَّابُوتِ فَأَفْذِفِهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَهُ"^(٩١). و"التَّبُوت والتابوه لغتان في التابوت"^(٩٢)، "ولغة الأنصار: التابوه بالهاء، وبه قرأ بعض القراء"^(٩٣)، "وباقي العرب بالتاء، وعليه الجمهور من القراء"^(٩٤)، وورد في اللسان: "لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في التابوت، فلغة قريش بالتاء، ولغة الأنصار بالهاء"^(٩٥). و"المشهور أن يوقف على تائه بناء من غير إبدالها هاء؛ لأنها إما أصل إن كان وزنه فاعولاً، وإما زائدة لغير التأنيث كملكوت، ومنهم من يقلبها هاء"^(٩٦)، وإنما جاز أن تكون الهاء في التابوه بدلاً من التاء في التابوت؛ لأن "كل واحد من التاء والهاء حرف مهموس، ومن حروف الزيادة"^(٩٧).

وقد اختلف اللغويون في الجذر اللغوي لكلمة (التابوت)، ولهم فيها أقوال، وتأتي أقوالهم على النحو الآتي: ذهب ابن جني إلى أن (التابوت) من مادة (ت ب ت)^(٩٨)، ووافقه الزمخشري في أحد أقواله^(٩٩)، وابن بري^(١٠٠)، والعكبري^(١٠١)، والفيروزآبادي في أحد أقواله حين وضعها في "باب التاء فصل التاء"^(١٠٢)، وزكريا الأنصاري^(١٠٣)، كما وافقهم من المحدثين كل من الدكتور: مصطفى حجازي^(١٠٤)، والدكتور محمد مهدي علام^(١٠٥)، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي^(١٠٦)، والأستاذ محمود صافي^(١٠٧)، وعلى هذا القول ف "التاء في التابوت أصل"^(١٠٨)، و"وزنه فاعول"^(١٠٩).

وقد رُذَّ هذا القول، حيث اعترض عليه بأنه "لا يكون فاعولاً لقلته نحو: سلس وقلق؛ ولأنه تركيب غير معروف، فلا يجوز ترك المعروف إليه، فهو إذًا فعلوت" (١١٠).

وزهب الجوهري إلى أن (التابوت) من مادة (ت و ب) (١١١)، ووافقه الزمخشري في أحد أقواله (١١٢)، والفيروزآبادي في أحد أقواله حين وضعها في باب "الباء فصل التاء" (١١٣)، كما وافقهم الأستاذ: محيي الدين الدرويش من المحدثين (١١٤). وعلى هذا القول فالتاء "زائدة لغير التانيث كملكوت" (١١٥)، و"وزنه فعلوت" (١١٦). وحجتهم في ذلك أنهم جعلوا (التابوت) "مشتقاً من التوب وهو الرجوع، وجعل معناه صحيحاً فيه؛ لأن التابوت هو الصندوق الذي توضع فيه الأشياء فيرجع إليه صاحبه عند احتياجه إليه" (١١٧). وقد رُذَّ هذا القول، حيث اعترض ابن بري على الجوهري حين وضع (التابوت) في مادة (ت و ب) بقوله: "إن الجوهري أساء تصريفه حتى رده إلى تابوت، قال: وكان الصواب أن يذكره في فصل (تبت)؛ لأن تاءه أصلية، ووزنه فاعول" (١١٨)، وقال أيضاً: "التصريف الذي ذكره الجوهري في هذه اللفظة حتى ردها إلى (تابوت) تصريف فاسد، قال: والصواب أن يذكر في فصل (تبت)؛ لأن تاءه أصلية، ووزنه فاعول مثل: عاقول، وحاطوم" (١١٩).

وزهب ابن سيده إلى أن (التابوت) مادته (ت ب هـ) (١٢٠)، أما عبد العليم الطحاوي فقد ذهب إلى أن (التابوت) مادته (ت ب و) (١٢١).

بعد هذا العرض يمكن للبحث إثبات ما يأتي: أ- تعددت أقوال اللغويين القدامى والمحدثين في (التابوت)، وفيها أربعة أقوال:

* أن التابوت من مادة (ت ب ت)، ووزنه فاعول، وهو مذهب معظم اللغويين.

* أن التابوت من مادة (ت و ب)، ووزنه فعلوت، وهو مذهب الجوهري.

* أن التابوت من مادة (ت ب هـ)، وهو مذهب ابن سيده.

* أن التابوت من مادة (ت ب و)، وهو قول لأحد المحدثين.

والراجع لدى البحث أن التابوت من مادة (ت ب ت)، والدليل على ذلك أمور، هي:

أولاً: أن التابوه بالهاء لغة في التابوت، وقد أجمع اللغويون على أن "الهاء فيه أصلية، ووزنه على هذا فاعول ليس إلا" (١٢٢)، فإذا كانت الهاء أصلية في (التابوه)، ووزنه فاعول، وهو لغة في (التابوت)، فهذا يجيز أن يحمل (التابوت) على (التابوه)، فتكون التاء أصلية فيه، ووزنه فاعول، وكلاهما في الجمع على وزن فواعيل، حيث يجمع (التابوت) على "توابيت" (١٢٣)، ويجمع (التابوه) على "توابيه" (١٢٤).

ثانياً: أن التابوت نظير لـ (الياقوت)، فكلاهما مختوم بالتاء، وقد اتفق اللغويون على أن الياقوت من مادة (ي ق ت) (١٢٥)، ووزنه "فاعول" (١٢٦)، فيحمل (التابوت) على نظيره، ويكون على وزن فاعول من مادة (ت ب ت).

ثالثاً: أن التابوت يجمع على "توابيت" (١٢٧)، فالتاء فيه لام في الجمع على فواعيل، ومعلوم أن "الجمع يرد الأشياء إلى أصولها" (١٢٨).

ب- تعددت أقوال العالم الواحد في كلمة (التابوت)، فكان له فيها أكثر من قول، ونجد ذلك عند الزمخشري، الذي ذهب إلى أن التابوت من مادة (ت ب ت) في أساس البلاغة (١٢٩)، وذكر أنه من مادة (ت و ب) في الكشف (١٣٠). كما نجد ذلك عند ابن منظور، حيث ذكر التابوت في مادة (ت ب ت) (١٣١)، وفي مادة (ت ب هـ) (١٣٢)، ومادة (ت و ب) (١٣٣). ومثل ذلك نجده عند الفيروزآبادي، حيث ذكر التابوت في مادة (ت ب ت) (١٣٤) تارة، ومادة (ت و ب) (١٣٥) تارة أخرى.

ت- ذهب أبو بكر بن مجاهد (١٣٦) إلى أن "التابوت بالتاء قراءة الناس جميعاً" (١٣٧)، وهذا ليس بصواب؛ فقوله (جميعاً) ينفي وجود لغة أخرى في (التابوت)، ولذا، فإن الصواب أن يقال: إن (التابوت) بالتاء لغة قريش، وبالهاء لغة الأنصار (١٣٨).

ث- ذهب ابن القطاع إلى أنه "ليس في الكلام فاعول"^(١٣٩)، وما ذهب إليه قول غير سديد لا يسلم به البحث؛ وذلك لورود كلمات كثيرة على وزن (فاعول) ذكرها النحاة كسيبويه^(١٤٠)، وابن يعيش^(١٤١)، وأبي الفداء^(١٤٢)، والسيوطي الذي عقد باباً في المزهر بعنوان: "ذكر ما جاء على فاعول"^(١٤٣)، ومن هذه الكلمات^(١٤٤): جاروف، وجاسوس، وراقود، وعاقور، وفاروق، وكابوس، وناموس، وغيرها كثير^(١٤٥).

٦) الخلاف في كلمة (الجرجة):

اختلف اللغويون في فاء كلمة (الجرجة)، هل هي جيم أو خاء؟ وتأتي أقوالهم على النحو الآتي: ذهب عدد من النحاة إلى أن الفاء في (الجرجة) هي جيم، حيث قال ابن خالويه وثلعب: هو جرجة بجيمين^(١٤٦)، وهو مذهب أبي زيد^(١٤٧)، وابن دريد^(١٤٨)، وأبي عمرو الزاهد^(١٤٩) الذي وصف مجيء الجرجة بجيمين بأنه "هو الصحيح"^(١٥٠)، ووافقهم ابن فارس^(١٥١). وقد اعترض على هذا القول؛ لأنه تصحيف للكلمة^(١٥٢)، ورد ابن فارس على ذلك بقوله: "الجادة يقال لها: جرجة، وزعم ناس أن هذا مما صحف فيه، أبو عبيد: وليس الأمر على ما ذكروه، والجرجة صحيحة"^(١٥٣).

وذهب آخرون إلى أن "جرجة الطريق بالخاء"^(١٥٤)، وهذا ما رواه شمر عن الرياشي^(١٥٥) عن الأصمعي^(١٥٦)، فهو "عند الأصمعي أنه من الطريق الأخرج، أي: الواضح"^(١٥٧)، ووافقه ابن السكيت^(١٥٨)، وقيل: "الأكثر عندهم أنه بالخاء"^(١٥٩)، ووصفه الرياشي بأنه هو الصواب^(١٦٠). وقد اعترض على هذا القول، فردّه أبو عمرو الزاهد حيث "زعم أن من يقول: هو جرجة بالخاء المعجمة فقد صحفه"^(١٦١). أما الأزهري فذهب إلى جواز إبدال الجيم خاء فقال: "وهما لغتان: الجرجة والجرجة"^(١٦٢).

مما سبق يتضح ما يلي: تعددت أقوال النحاة في كلمة "الجرجة" بمعنى "وسط الطريق ومعظمه"^(١٦٣)، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

أولاً: الجَرَجة بالجميم، وهو مذهب ابن خالويه، وثعلب، وأبي زيد، وغيرهم.
ثانياً: الخَرَجة بالخاء، وهو مذهب الرياشي، والأصمعي، وابن السكيت، وغيرهم.
ثالثاً: أنه يجوز الوجهان، وهو مذهب الأزهري.

وقيل: "كان الوزير ابن المغربي^(١٦٤) يسأل عن هذه الكلمة على سبيل الامتحان، ويقول: ما الصواب من القولين؟ ولا يفسره"^(١٦٥).

والراجح عندي أن الصواب هو "الجَرَجة" بجميمين؛ وذلك لأمرين، هما:

أ- أن هذا هو مذهب معظم النحاة واللغويين، حيث ذكر أصحاب المعاجم (الجَرَجة) في مادة (ج ر ج)، ونجد ذلك عند ابن سيده^(١٦٦)، وابن القطاع^(١٦٧)، وابن فارس^(١٦٨)، وابن منظور^(١٦٩)، والفيروزآبادي^(١٧٠)، فهؤلاء لم يذكرُوا (الخَرَجة) في مادة (خ ر ج)^(١٧١).

ب- أن (الجَرَجة) تكون بالجميم فقط؛ لعدم وجود مسوغ لإبدال الجيم خاءً؛ لأنهما مختلفان في المخرج وفي معظم الصفات، ولم يتفقا إلا في الانفتاح والإصمات، فالجيم صوت غاري، ومجهور، ومركب، ومنفتح، ومستقل، ومرفق، ومصمت، ومقلقل، والخاء صوت طبقي، ومهموس، واحتكاكي، ومنفتح، ومستقل، ومفخم، ومصمت^(١٧٢)، وهذا ليس كافياً للإبدال الصوتي بينهما، حيث إن التبادل بين الأصوات يقتضي التقارب أو "الاتفاق في الصفة أو المخرج"^(١٧٣)، كما يقتضي "الاتفاق في المعنى اتفاقاً تاماً"^(١٧٤)
- والله أعلم -

٧) الخلاف في كلمة (الجر):

ورد "في حديث أشراف الساعة: (يُسْتَحَلُّ الجِرُّ والحِرُّ)"^(١٧٥)، وقد اختلف اللغويون في اللام من كلمة "الجر" بالكسر للمهملة^(١٧٦)، حيث ذهب عدد من النحاة إلى أن "الجر مخفف، وأصله: جِرْج" ^(١٧٧)، "بسكون الراء، وهو"الفرج" ^(١٧٨)، فحذفت الحاء الأخيرة منه، واستعمل استعمال يَدِّ ودَم ^(١٧٩)، "ويدل على أصله: تصغيره وجمعه، فإنه يقال: حُرَيْجٌ وأحراج"^(١٨٠)، وفي هذا

يقول سيبويه تحت عنوان: "باب ما ذهبت لامه"^(١٨١): "من ذلك: حِرٌّ، تقول: حُرِّيح، يدلك أن الذي ذهب لام وأن اللام حاء قولهم: أحرأح"^(١٨٢)، ويقول ابن يعيش: "الحِرُّ أصله: حِرْح على زنة حِرِّرٍ وعِدْلٍ، إلا أنه اطرده حذف لامه، وصار كالأصل حتى رُفض أصله وهجر، والذي يدل على أنه فعل بكسر الأول: جمعهم إياه على أحرأح ... فجمعه هذا الجمع، وتصغيره على حُرِّيح، يدلان على أن اللام حاء دون غيرها"^(١٨٣).

وقد "اجتمع في هذه الكلمة أسباب سوغت حذف اللام منها: استئقالهم باب سَلِسٍ وقلِقٍ، ومنها: أن الحاجز بين المثلين غير حصين لسكونه؛ فصار كالمضاعف، ومنها: أن حروف الحلق مستثقلة؛ ولذلك تُلَّعب بها قريباً من حروف المد واللين ... فلما اجتمعت هذه الأسباب اجترأ على اللام بالحذف تخفيفاً، ولزم كحذف حروف المد واللين من نحو: أب وأخ"^(١٨٤).

يتضح من ذلك أن (الحر) من المفكوك، ومادته (ح ر ح)، وقد ذهب إلى ذلك سيبويه^(١٨٥)، وابن جنى^(١٨٦)، وابن القوطية^(١٨٧)، والأزهري^(١٨٨)، وابن هشام اللخمي^(١٨٩)، وابن يعيش^(١٩٠)، والزنجاني^(١٩١)، والفيروزآبادي^(١٩٢)، وعبد القادر البغدادي^(١٩٣).

وذهب آخرون إلى أن الأصل (الحِرِّ) بتشديد الراء، فقد ورد في اللسان: "الحر بتخفيف الراء، ومنهم من يشدد الراء"^(١٩٤)، حيث "استثقلت العرب حاء قبلها حرف ساكن، فحذفوها، وشددوا الراء"^(١٩٥). وقد رُدَّ هذا القول بأنه "ليس بجيد"^(١٩٦)، واعترض عليه ابن هشام اللخمي بقوله: "ويشددون الراء من (الحر)، والصواب: تخفيفها؛ لأن أصله: (حِرْح)، فنقص، وإذا جمع رُدَّ إلى الأصل، فقليل في جمعه: أحرأح، وكذلك إذا صُغر"^(١٩٧)، وبهذا يكون (الحر) من المضعف الثلاثي، ومادته (ح ر ر).

وقيل إن (الحر) أصله (ح ر ي)^(١٩٨)، حين ذكر الليث هذا الحرف في المعتلات^(١٩٩)، وردَّ الأزهري ذلك موضِّحاً أن (الحر) مفكوك ضوعف فيه فاؤه ولامه، فقال: "وقد حَرَحَ الرجل، قلت: ذكر الليث هذا الحرف في المعتلات، وباب

المضاعف أولى به" (٢٠٠).

بعد هذا العرض يمكن لي أن أعرض الملاحظات الآتية: أ- تعددت أقوال اللغويين في كلمة (الحر)، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

الأول : أنها من مادة (ح ر ح)، فهي مفكوك ثلاثي، وهذا مذهب سيبويه، وابن جني، وابن يعيش، ومعظم النحاة، والثاني : أنها من مادة (ح ر ر)، فهي من المضعف الثلاثي، والثالث: أنها من مادة (ح ر ي)، وهو مذهب الليث. والراجح عندي أن (الحر) من مادة (ح ر ح)، وذلك لأنها تصغر على (حُرَيْح)، وتجمع على (أحراج)، مما يدل على أن اللام حاء؛ لأن التصغير والجمع مما يرد الأشياء إلى أصولها.

ب- اضطراب منهج ابن منظور في كلمة (الحر)، فذكرها في مادة (ح ر ح) (٢٠١)، كما ذكرها في مادة (ح ر ر) (٢٠٢).

ت- يجمع (الحر) جمع تكسير، وجمع سلامة، "فيكون الجمع: أحراج، لا يكسر على غير ذلك" (٢٠٣)، كما يجمع جمع سلامة على "حرون وحرين، كما قالوا: أبون وأخون" (٢٠٤)، "وكما قالوا في جمع المنقوص: لِدُون ومِئُون" (٢٠٥).

٨) الخلاف في كلمة (الفيفاء): اختلف اللغويون في الجذر اللغوي

لكلمة (الفيفاء)، ولهم فيها قولان هما:

أ- أنها من مادة (ف ي ف)، فهي من المفكوك الثلاثي، وعلى هذا فهي على وزن فَعْلَاء (٢٠٦)، وهمزتها للتأنيث (٢٠٧)، ومن ثَمَّ يكون (الفَيْف) مذكراً، ومؤنثه (الفَيْفَاء)، وهذا مذهب سيبويه، حيث قال: "وأما قولهم: الفيفاء فالألف زائدة؛ لأنهم يقولون: الفَيْف في هذا المعنى" (٢٠٨)، ووافقه المازني بقوله: "وأما الفيفاء فالألف زائدة؛ لأنهم يقولون: الفَيْف، فيحذفون الألف" (٢٠٩)، وفي هذا يقول ابن الشجري: "ومن قال (الفيف): فهمة الفيفاء للتأنيث، فوزنها فَعْلَاء" (٢١٠).

ب- أنها من مادة (ف ي ف ي)، فهي من المضعف الرباعي، وعلى هذا فهي

على وزن فَعْلَال^(٢١١)، والهمزة فيها منقلبة^(٢١٢)، "وأصل الفيفاء على هذا القول: فَيْفَاي، كما أن الضوضاء أصلها: ضَوْضَاو"^(٢١٣).

وقد رجح الفارسي أن تكون (الفيفاء) من المفكوك الثلاثي مستنداً إلى أنها مشتقة من الفيف، حيث قال: "همزتها للتأنيث دون الإلحاق، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون فيعَالاً لقولهم: الفيف، ولا فَعْلَالاً؛ لأن هذا البناء يختص بالتضعيف، فقد ثبت أن الهمزة فيها ليست منقلبة عن اللام بدلاً من حذفهم لها، فإذا لم يجرز أن يكون فَيْعَالاً أو فَعْلَالاً ثبت أنها فعلاء، قال: ولولا التثبث من جهة الاشتقاق لحكمت أنها من مضاعفة الأربعة؛ لأن باب (قلقل) أكثر من باب (سلس) و(قلق)"^(٢١٤)، ووافق ابن جني بقوله: "قال أبو عثمان: وأما الفيفاء فالألف زائدة؛ لأنهم يقولون: الفيف، فيحذفون الألف، قال أبو الفتح: هذه دلالة قاطعة"^(٢١٥).

وهذا هو مذهب أصحاب المعاجم، حيث ذكروا (الفيفاء) في مادة (ف ي ف) ف(ف)^(٢١٦)، أما ابن الشجري، فقد رجح في (الفيفاء) أن تكون من المضعف الرباعي من مادة (ف ي ف ي) مستنداً إلى قلة المفكوك في اللغة، حيث قال: "وأصل الفيفاء ... فيفائي ... ووزنها فَعْلَال، مصروفة، وكونها مضاعفة أوجه؛ وذلك لقلة باب سلس وقلق"^(٢١٧).

مما سبق يمكن لي إثبات ما يأتي:

أ- للنحاة واللغويين في اشتقاق كلمة (الفيفاء) قولان، هما:

* أنها من المفكوك الثلاثي (ف ي ف)، ووزنها فَعْلَاء، فهمزتها زائدة للتأنيث، ومن ثمّ فهي ممنوعة من الصرف، قال الفارسي: "من لم يصرف الغوغاء جعله بمنزلة الفيفاء، وترك الصرف، وذلك لاشتقاقهم الفيفاء من الفيف"^(٢١٨)، وهذا مذهب سيبويه، ووافق كل من المازني، والفارسي، وابن جني، والأزهري، وابن فارس، وابن سيده، والرازي، والزنجاني، وابن منظور، وهذا ما أراه.

*أنها من المضعف الرباعي (ف ي ف ي)، ووزنها فَعْلَال، فهمزتها منقلبة، وهي مصروفة، وهذا مذهب ابن الشجري.

ب- الفيف مذكر، والفيفاء مؤنث، "وبالفيف استدل سيوييه على أن ألف فيفاء زائدة"^(٢١٩)، وعلى هذا فإن "جمع الفيف: أفياف وفيوف، وجمع الفيفاء: فياف"^(٢٢٠)، أو "فيافي"^(٢٢١).

ت- يجوز في الفيفاء القصر والمد، فيقال: "الفيفاة والفيفاء"^(٢٢٢) ومعناها واحد وهو: "الفلاة"^(٢٢٣).

٩) الخلاف في كلمة (اللواء): ورد في كلمة (اللواء) قولان، هما:

أ- أنها من المفكوك الثلاثي، ووزنها (فَعْلَاء)، فهي من مادة (ل و ل)، والهمزة زائدة، وهذا قول جميع اللغويين^(٢٢٤).

ب- أنها من المضعف الرباعي، ووزنها (فَعْلَال)، فهي من مادة (ل و ل و)، والهمزة منقلبة عن واو، وهذا قول الفارسي^(٢٢٥)، وفي هذا يقول ابن سيده: "اللواء كاللأواء"^(٢٢٦)، جعلها جميع اللغويين فَعْلَاء إلا عند أبي علي، فإنه قال: همزة اللواء منقلبة عن واو، ولا تجعلها فعلاء ... لأن هذا النحو في اللام أكثر من باب سلس وقلق"^(٢٢٧).

يتضح من ذلك أن أبا علي رفض أن تكون الكلمة من مادة (ل و ل)، استناداً إلى ما شاع عند النحاة من قلة باب (سلس وقلق)، وهذا لا يراه البحث، فالمفكوك باب واسع في الصرف، ولذا فالراجح عندي أن تكون (اللواء) من المفكوك الثلاثي، ومادتها (ل و ل) - والله أعلم-

١٠) الخلاف في كلمة (واو):

"جاء اسم واحد فاؤه واو ولامه واو، وهو قولهم في حروف التهجي: واو"^(٢٢٨)، وقد اختلف اللغويون في أصل الألف من كلمة (واو)، ذلك "أن ألف (واو) لا تكون إلا منقلبة كما أن كل ألف على هذه الصورة لا تكون إلا كذلك، وإذا كانت منقلبة فلا تخلو من أن تكون عن الواو أو عن الياء"^(٢٢٩)، وتأتي

أقوالهم فيها على النحو الآتي:

"قال قوم: إنها من الواو" (٢٣٠)، وهذا مذهب الأخفش (٢٣١)، حيث ذهب أبو الحسن إلى أن العين في (واو) واو في الأصل، وأن الكلمة كلها مركبة من الواو، قال: لأن العرب لم تُملها" (٢٣٢)، ووافقه المرادي بقوله: "أصل الواو: وَوَوُ ... ثم قلبت العين ... ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها" (٢٣٣)، وفي هذا يقول ابن جني: "فأما الألف من (واو) فحملها أبو الحسن على أنها منقلبة من (واو)، واستدل على ذلك بتفخيم العرب إياها، وأنه لم تسمع منهم الإمالة فيها ففضى لذلك بأنها من الواو، وجعل أحرف الكلمة كلها واوات" (٢٣٤).

وقد اعترض الفارسي على هذا القول، حيث ردّ قول الأخفش (٢٣٥)، وأشار إلى ذلك ابن جني بقوله: "ورأيت أبا علي ينكر هذا القول، ويذهب إلى أن الألف فيها منقلبة عن ياء، واعتمد في ذلك على أنه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظاً واحداً، قال: وهذا غير موجود، فعدل عنه إلى القضاء بأنها من ياء" (٢٣٦).

"وقال آخرون: هي من الياء" (٢٣٧)، وهذا مذهب أبي علي الفارسي (٢٣٨)، حيث ذهب إلى أن الألف في (واو) منقلبة عن ياء "لعدم النظير فيما قال أبو الحسن" (٢٣٩)، فلا ينبغي أن تكون الألف منقلبة "عن الواو؛ لأنه إن كان كذلك كانت حروف الكلمة واحدة" (٢٤٠)، وفي هذا يقول ابن جني: "ورأيت أبا علي يذهب إلى أنها من الياء، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن يكون من الواو؛ لثلاث تجعل حروف الكلمة كلها من موضع واحد، قال: وأما قولهم: (ببّة)، فإنها تجري مجرى حكاية الأصوات" (٢٤١). ووافقه ابن سيده، حيث قال: "واو، حرف هجاء، وهي مؤلفة من واو، وياء، وواو" (٢٤٢).

وردّ أبو الحسن الأخفش هذا المذهب؛ لأن ذلك سيجعل "الكلمة بلا نظير؛ لأنه ليس في الكلام مثل: وَعَوْتُ" (٢٤٣).

وقد "احتج أبو الفتح لأبي الحسن على أبي علي بأن ما صار إليه أبو علي يؤدي إلى ما أنكره على أبي الحسن من أجل أنه ليس في العربية ما فاءه

ولامه واو" (٢٤٤)، حيث قال ابن جني: "ولست أرى بما أنكره أبو علي على أبي الحسن بأساً، وذلك أن أبا علي إن كان كره ذلك لئلا تصير حروف الكلمة كلها واوات فإنه إذا قُضي بأن الألف منقلبة من ياء لتختلف الحروف فقد حصل معه بعد ذلك لفظ لا نظير له، ألا ترى أنه ليس في الكلام حرف فاؤه واو، ولامه واو إلا قولنا (واو)، فإذا كان قضاؤه بأن الألف من الياء لا يخرجها من أن يكون الحرف بكون فائه ولامه واوين فذاً لا نظير له، فقضاؤه بأن العين واو أيضاً ليس بمنكر، ويعضد ذلك أيضاً شيئان: أحدهما: ما قضى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء، والآخر: ما حكاه أبو الحسن من أنه لم تسمع عنهم فيها الإمالة، وهذا أيضاً يؤكد أنها من الواو.

ولأبي علي أن يقول منتصراً لكون الألف منقلبة عن ياء: إن الذي ذهبت أنا إليه أسوغ وأقل فحشاً مما ذهب إليه أبو الحسن، وذلك أنني وإن قضيتُ بأن الفاء واللام واوان، وكان هذا أيضاً لا نظير له، فإني قد رأيت العرب جعلت الفاء واللام من لفظ واحد كثيراً، نحو: (سلس)، و(قلق)، و(جرح)، و(دعد)، و(قيف)، فهذا وإن لم يكن فيه واو، فإننا قد وجدنا فاءه ولامه من لفظ واحد" (٢٤٥).

وقد اعترض السخاوي على قول ابن جني فقال: "وهذا القول من أبي الفتح غلط؛ لأنه لم يكن بين أبي الحسن وأبي علي خلاف في أن (الواو) فاؤها ولامها واو فيحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك بباب (سلس) و(قلق) وما أورده مع ذلك، وإنما الخلاف في العين" (٢٤٦).

يتضح مما سبق أن ابن جني يجيز في (الواو) أن تكون من مادتين، هما: (و و و) على مذهب الأخفش، و(و ي و) على مذهب الفارسي، حيث قال: "لأجل ما ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبي علي تعادل عندنا المذهبان، أو قريبا من التعادل" (٢٤٧)، وفي هذا يقول السخاوي: "قال أبو الفتح في بقية الاحتجاج: فقد زاد أبو الحسن على ما ذهبنا إليه شيئاً لا نظير له في شيء من

الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد، قلت: ما زاد شيئاً؛ لأن هذا إنما يكون زيادة على ما في كلامهم إذا أتيت بكلمة عينها ياء، وفاؤها ولامها واو، ولم يكن ذلك بموجود، فما زاد أبو الحسن على ما ذهب إليه أبو علي شيئاً، فإن كل واحد من المذهبيين لا نظير له^(٢٤٨).

وذهب آخرون إلى أن كلمة الواو من مادة (و و ي)، ونجد ذلك فيما حكاه ثعلب من قولهم: "وَوَّيْتُ وَأَوَّأْتُ حَسَنَةً: عَمَلْتُهَا، فَإِذَا صَحَّ هَذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ وَو، وَوَو، وَوَاءٍ، وَجَازَ أَنْ تَكُونَ مِنْ وَو، وَوَو، وَوَوِ، فَكَانَ الْحَكْمُ عَلَى هَذَا: (وَوَّوْتُ) غَيْرَ أَنْ مَجَاوِزَةَ الثَّلَاثَةِ قَلْبَتِ الْوَوِ الْأَخِيرَةَ يَاءً"^(٢٤٩).

بعد هذا العرض يمكن لي أن أعرض الملاحظات الآتية:

أ- تعددت أقوال النحاة في أصل الألف من كلمة (واو)، ولهم فيها ثلاثة أقوال، هي:

* أن أصلها واو، والكلمة من مادة (و و و)، وهو مذهب الأخفش، والمرادي، والحجة في ذلك أن "الإمالة لم تسمع فيها"^(٢٥٠)، وأن "العين ... إذا كانت ألفاً مجهولة، فحملها على الواو أولى"^(٢٥١). وقد ردَّ الفارسي ذلك حتى لا تكون حروف الكلمة كلها من لفظ واحد.

* أن أصلها ياء، والكلمة من مادة (و ي و)، وهو مذهب الفارسي، وابن سيده، وقد ردَّه الأخفش؛ لأن هذا ليس له نظير.

* أن أصلها واو، والكلمة من مادة (و و ي) استناداً إلى ما حكاه ثعلب.

والراجح عندي أن أصل الألف في (الواو) هو ياء، وأن الكلمة من مادة (و ي و) فهي من المفكوك الثلاثي، ولا يجوز أن تكون من مادة (و و و)؛ لتوالي الأمثال، ذلك أن اجتماع الأمثال مكروه، ولذلك يُفَرَّ منه إلى القلب أو الحذف، أو الفصل^(٢٥٢).

وبهذا يتضح أنه "ليس في العربية كلمة أولها واو ولامها واو إلا قولهم (واؤ)، قال سيبويه: ليس في كلامهم مثل (وعوت) استتقالاً للواوين"^(٢٥٣). ويرى

البحث أن عدم مجيء الفاء واللام واووين هو ما جعل النحاة يحكمون على الفعل (وزى) بأنه من الياء وليس من الواو، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الفيروزآبادي حين وضع الفعل (وزى) في باب الواو فصل الواو^(٢٥٤) لا يعد صواباً، فقد علّق على ذلك محقق القاموس بقوله: "وبفيد بإشارته بالواو أنه واوي، وإنما هو يائي كما صرّح به الأئمة؛ لأن الفاء أو العين واللام لا يكونان واوًا في كلمة واحدة"^(٢٥٥).

ب- كل ما قيل في كلمة (الواو) "إنما يكون في الواو إذا جعلت اسماً، فقيل: هذه واو حسنة، أو نحو ذلك، فأما في التهجي فلا تمثل، ولا يقال في ألفها: إنها منقلبة؛ لأن الحروف لا يسوغ فيها شيء من ذلك"^(٢٥٦).

ب- الخلاف في المفكوك الرباعي، وفيه: (١) الخلاف في كلمة (القرقوس):

اختلف اللغويون في الجذر اللغوي لكلمة (القرقوس)، ولهم فيها قولان هما: أنها من مادة (ق ر ق س)، وعلى هذا فالكلمة من المفكوك الرباعي على وزن "فَعْلُول"^(٢٥٧)، وتكون السين حرفاً أصلياً، وهذا مذهب سيبويه^(٢٥٨)، ووافقه ابن جني، ونجد رأيه في قوله عن كلمة (التابوت): "قياس التاء أن تكون فيه أصلاً؛ لأنها في موضع السين من قَرَبوس وقَرَقوس"^(٢٥٩).

- أنها من مادة (ق ر ق)، وعلى هذا فالكلمة من المفكوك الثلاثي على وزن "فَعْلُوس"^(٢٦٠)، وتكون السين حرفاً زائداً، وهذا مذهب ابن فارس الذي يقول: "القرقوس، وهو القاع الأملس، وأصله من القرق، والسين زائدة"^(٢٦١)، ووافقه ابن القطاع بقوله: "وعلى فَعْلُوس نحو: قاع قرقوس للواسع"^(٢٦٢).

والراجح عندي أنها من المفكوك الرباعي، من مادة (ق ر ق س) - والله أعلم-

(٢) الخلاف في كلمة (الكهكم):

الكهكم هو "المسن الكبير"^(٢٦٣)، وقد اختلف اللغويون في الجذر اللغوي

لكلمة (الكَهْمَم)، ولهم فيها ثلاثة أقوال، هي:

* أنها من مادة (ك ه ك م)، فالميم أصلية، والكلمة من المفكوك الرباعي، وهذا مذهب سيبويه^(٢٦٤).

* أنها من مادة (ك ه ك)، فالميم زائدة، والكلمة من المفكوك الثلاثي، وهذا مذهب ابن جني، حيث قال في مواضع زيادة الميم: "ولحقت أيضاً في آخر المتمكن، وذلك نحو... شيخ كهكم"^(٢٦٥).

* أنها من مادة (ك ه م)، وهذا مذهب ابن منظور^(٢٦٦). والراجع لدى البحث أن الكلمة من المفكوك الرباعي، من مادة (ك ه ك م)، وأن الميم أصلية؛ وذلك للأمور الآتية:

أ- لم يذكر سيبويه زيادة الميم رابعة فيما كان مفكوكاً مفتوح الفاء على فَعَلَل^(٢٦٧).

ب- بالقياس على كلمة (الضَّرْضَم) التي ذكرها اللغويون في مادة (ض ر ض م) ووزنها (فَعَلَل)، يكون (الكَهْمَم) أيضاً من مادة (ك ه ك م) ووزنه فَعَلَل.

ت- لم أجد في المعاجم اللغوية الجذر اللغوي (ك ه ك) حتى تدرس فيه كلمة (الكهكم)، وهذا يردّ مذهب ابن جني.

ث- لا يجوز أن تكون الكلمة من مادة (ك ه م)؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن تكون الكاف الثانية حرفاً زائداً، وهذا ليس بصواب؛ لأن الكاف ليست من حروف الزيادة^(٢٦٨).

المبحث الثاني: الإبدال الصوتي في حروف المفكوك:

شاع في الكلمات المفكوكية وجود اتفاق بين كلمتين في المعنى مع اختلافهما في حرف واحد من الحروف المكونة للكلمة، وهذا ما يسمى بالإبدال الصوتي، ويمكن وضع تعريف محدد له بأنه عبارة عن "لغات مختلفة لمعان متفقة"^(٢٦٩) بحيث "تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا

في حرف واحد^(٢٧٠)، ويُعدّ هذا عند الدكتور إبراهيم أنيس "نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل، والأخرى فرع لها أو تطور عنها، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل عنه ... أي أن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي"^(٢٧١).

مما سبق يمكن أن نستنتج ثلاثة شروط للإبدال الصوتي أو للتبادل بين الأصوات، وهي:

(١) أن يكون الإبدال في حرف واحد فقط.

(٢) الاتفاق أو التقارب في المخرج أو في الصفة.

(٣) الاتفاق التام في المعنى.

وقد ورد الإبدال الصوتي في حروف المفكوك الثلاثي والرابعي والخماسي على النحو الآتي:

**** الإبدال في حروف المفكوك الثلاثي، وفيه:**

أ- الإبدال بين حروف كلمة واحدة مفكوك، وورد منه ما يلي:

(١) الإبدال بين الهمزة والهاء :

الكلمة المفكوكية هي (تهوه) من الجذر: (ه و ه)، وقد ورد في اللسان أنه "يقال: تأوه وتَهَوَّه"^(٢٧٢)، وهما بمعنى واحد، حيث يقال كل منهما "للتوجع، فتكون الهاء الأولى مبدلة من همزة (ه)"^(٢٧٣)، وورد في القاموس أن "الأيّاه كالهَيْئَة لفظاً ومعنى"^(٢٧٤).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الهمزة والهاء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج، وفي معظم

الصفات^(٢٧٥)، فكلاهما صوت حنجري، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

(٢) الإبدال بين الهمزة والياء:

ورد في المعاجم أنه يقال: "رجل يَدِيَّ وَأَدِيَّ: رفيق"^(٢٧٦)، كما يقال: "توب يَدِيَّ وَأَدِيَّ: واسع"^(٢٧٧)، يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الهمزة والياء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٢٧٨)، فكلاهما صوت مجهور، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة قد اختلفوا في الإبدال بين الهمزة والياء في قولهم: "قطع الله أَدِيَه"^(٢٧٩)، ولهم في ذلك قولان، هما: أ - أن الهمزة تعد بدلاً من الياء في هذه العبارة، وهذا قول ابن جني^(٢٨٠)، ووافق ابن سيده بقوله: "وقالوا: قطع الله أَدِيَه: يريدون: يَدِيَه، أبدلوا الهمزة من الياء، ولا نعلمها أبدلت منها على هذه الصورة إلا في هذه الكلمة، وقد يجوز أن يكون ذلك لغة، لقلة إبدال مثل هذا"^(٢٨١).

ب - أن الهمزة أصل وليست بدلاً، وهذا قول الفارسي^(٢٨٢)، وقد اعترض عليه ابن جني وردّه بقوله: "ثبت أنهم قد نطقوا بالفاء من هذه اللفظة همزة ... إلا أنني أنا أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو علي؛ لأنه ذهب إلى أن الهمزة في (أَدِيَه) ليست بدلاً من الياء، وإنما هي أصل برأسه، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرفت الهمزة في هذه اللفظة تصرف الياء، وليس الأمر كذلك؛ لأننا نجدهم يقولون: يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا، وَأَيْدَيْتُ أَيْضًا ... وكسروها فقالوا: يَدِيَّ، وَأَيْدٍ، وَأَيْدٍ ... ولم نر الهمزة في (أَدِي) موجودة في غير هذه اللفظة"^(٢٨٣).

ويرجح البحث أن تكون الهمزة بدلاً من الياء في قولهم: "قطع الله أَدِيَه"؛ لأنها أبدلت منها في غير هذه العبارة حين قالوا: "رجل يَدِيَّ وَأَدِيَّ"، و"توب يَدِيَّ وَأَدِيَّ" - والله أعلم -

(٣) الإبدال بين الألف والياء:

ورد في المعاجم أنه يقال: "مخ رارٌ ورَيْرٌ ورِير: ذائب"^(٢٨٤)، قال المبرد: "الرِير: المخ الرقيق، يقال: مخ رِيرٌ ورارٌ في معنى واحد"^(٢٨٥). يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الألف والياء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج، وفي معظم الصفات^(٢٨٦)، فكلاهما صوت غاريٌّ، ومجهور، واحتكاكي، ومنفتح، ومستقل، ومصمت، وليّن.

(٤) الإبدال بين التاء والثاء: نجد ذلك في كلمة (التوت)، وهي "ثمر"^(٢٨٧) معروف، فقد ورد "عن بعض النحويين أنه بالثاء"^(٢٨٨)، وذهب آخرون إلى أنه لا يقال بالثاء فلا يوجد "التوت"^(٢٨٩). والظاهر "أنه بالثاء في اللغة الفارسية، وبالثاء في اللغة العربية"^(٢٩٠)، وفي هذا يقول أبو منصور الجواليقي: "التوت: قيل: هو فارسي معرب، وأصله: التوت، فأعربته العرب، فجعلت الثاء تاء وألحقته ببعض أبنيتها"^(٢٩١).

والراجع لدى البحث أن هذا يُعدّ من قبيل الإبدال الصوتي، وقد جاز الإبدال بين التاء والثاء هنا لاتفاقهما في معظم الصفات^(٢٩٢)، فكلاهما صوت مهموس، ومنفتح، ومرفق، ومصمت، والله أعلم.

(٥) الإبدال بين التاء والطاء:

اتفق اللغويون على أن (النَّخت) من مادة (ت خ ت)، فهو "مما ضوعف من فائه ولامه"^(٢٩٣)، وقد نطقته العامة بالطاء هكذا "طخت"^(٢٩٤)، وفي هذا يقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون للذي تصان فيه الثياب: طخت، والصواب: تخت بالثاء"^(٢٩٥).

ويرى البحث أن هذا يعد من قبيل الإبدال الصوتي، وقد جاز الإبدال بين التاء والطاء لاتفاقهما في المخرج، فكلاهما صوت "أسناني لثوي"^(٢٩٦).

(٦) الإبدال بين الثاء والياء:

ورد إبدال الثاء ياء في قول الشاعر^(٢٩٧):

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي

وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

فقوله (الثالي) يعني به "الثالث"، فأبدل الياء من الثاء^(٢٩٨)، وقال ابن يعيش: "أبدل من الثاء الثانية ياء، كأنه كره باب سلس وقلق"^(٢٩٩).

يتضح من قول ابن يعيش أنه جعل الجذر اللغوي لكلمة (الثالي) هو (ث ل ي) وليس (ث ل ث) حتى لا تكون الكلمة من باب (سلس وقلق)، وهذا ليس بصواب؛ لأن الجذر اللغوي (ث ل ي) غير معروف، ولم تذكره المعاجم^(٣٠٠)، وهذا يعني أن الياء هنا هي بدل من الثاء وليست أصلاً، وأن الجذر اللغوي للكلمة هو (ث ل ث)، ولعل مسوغ إبدال الثاء ياء هنا يرجع إلى أمرين، هما:

أ- الاتفاق بين الثاء والياء في معظم الصفات^(٣٠١)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرفق، ومصمت.

ب- الضرورة الشعرية، فكان لا بد من إبدال الثاء ياء حتى تتناسب أواخر الأبيات، وفي هذا يقول ابن عصفور: "أبدلت الثاء في الثالث ياء لتوافق القوافي"^(٣٠٢).

(٧) الإبدال بين الدال والحاء: ورد في المعاجم: "الدَّرْد: الحَرْد، ورجل دَرْدٍ: حَرْدٌ"^(٣٠٣).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الدال والحاء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٣٠٤)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرفق، ومصمت.

(٨) الإبدال بين الزاي والعين: ورد في المعاجم أن الرَّزَّزَ والعَلَّزَ بإبدال الزاي عينا بمعنى القلق، حيث يقال: "رَزَزَ: أَخَذَهُ عَلَّزٌ وَرَزَزَ: قَلِقٌ"^(٣٠٥)، و"رَزَزَ الرجل أي: قَلِقَ وَعَلَّزَ"^(٣٠٦)، و"العَلَّزَ بالتحريك: خفة وقلق وهلع يصيب الإنسان"^(٣٠٧).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الزاي والعين، ولم يترتب عليه تغيير

في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٣٠٨)، فكلاهما صوت مجهور، واحتكاكي، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

(٩) الإبدال بين السين والهمزة: قال ثعلب: "مسلوس ومألوس أي: ذاهب البدن والعقل"^(٣٠٩).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين السين والهمزة، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في عدد من الصفات^(٣١٠)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

(١٠) الإبدال بين السين والتاء: ورد في المعاجم: "قلان من سوس صدق وتوس صدق أي: من أصل صدق"^(٣١١)، قال المبرد: "هذان سوس فلان، ومن توس فلان، أي: من طبعه"^(٣١٢)، وقال ابن سيده: "الكرم من سوسه وتوسه أي: من خليقته"^(٣١٣).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين السين والتاء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج وفي معظم الصفات^(٣١٤)، فكلاهما صوت أسناني لثوي، ومهموس، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت، وفي هذا يقول ابن فارس: "توس: التاء والواو والسين: الطبع، وليس أصلاً؛ لأن التاء مبدلة من سين، وهو السوس"^(٣١٥).

(١١) الإبدال بين السين والياء: ورد في المعاجم أنه يقال: "جاء فلان سادساً وسادياً"^(٣١٦)، فمن قال "سادياً" ... أبدل من السين ياء"^(٣١٧)، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فَسَأَلْ
فَرَوَّجُكَ حَامِسٌ وَحَمُوكِ سَادِي^(٣١٨)

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين السين والياء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٣١٩)، فكلاهما صوت احتكاكي، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

١٢) الإبدال بين الطاء والضاد:

ورد في المعاجم أن "الطَّرَط: خفة شعر العينين والحاجبين" (٣٢٠)، وأن "الضَّرَط: خفة الشعر" (٣٢١) يقال: "رجل أضرط: خفيف شعر اللحية ... وامرأة ضرطاء: خفيفة شعر الحاجب رقيقته" (٣٢٢). يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الطاء والضاد، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج (٣٢٣)، وفي معظم الصفات (٣٢٤)، فكلاهما صوت أسناني لثوي، ومجهور، وانفجاري، ومطبق، ومستقل، ومفخم، ومصمت.

وجدير بالذكر أن جواز الإبدال بين الطاء والضاد هنا يرد ما ذهب إليه الأصمعي، حيث وصف (الأضرط) بأنه غلط، ونجد ذلك في قول ابن سيده: "رجل أضرط: خفيف اللحية، وامرأة ضرطاء: خفيفة الشعر، قال الأصمعي: هذا غلط، إنما هو أطرط، والاسم: الطَّرَط" (٣٢٥).

ب- الإبدال بين حروف كلمتين مفكوكتين، وورد منه ما يلي:

١) الإبدال بين الباء والثاء:

ورد في المعاجم أنه يقال: "أبأته بسهم: رميته به" (٣٢٦)، كما يقال: "أثأته بسهم: رميته به" (٣٢٧). يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الباء والثاء ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في بعض الصفات (٣٢٨)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرقق.

٢) الإبدال بين الثاء والفاء:

ورد في المعاجم أنه يقال: "بُرَدُ فُوفِيٍّ وَثُوثِيٍّ على البدل" (٣٢٩)، و"الفوف: ثياب رفاق" (٣٣٠) وقيل: "الفوف: القطن" (٣٣١). يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الثاء والفاء ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لتقاربهما في المخرج (٣٣٢)، فالثاء صوت أسناني، والفاء صوت شفوي أسناني، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات (٣٣٣)، فكلاهما صوت مهموس، واحتكاكي، ومنفتح، ومستقل، ومرقق.

٣) الإبدال بين الجيم والحاء:

قال ابن القوطية: "فَعِل: سَجَسَ الماء، وسَجَسَ سَجِسًا وسَحَسًا"^(٣٣٤)، و"السَّجَسَ بالتحريك: الماء المتغير"^(٣٣٥).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الجيم والحاء ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٣٣٦)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

٤) الإبدال بين الجيم والذال: قال ابن فارس: "يقال: لا أفعل ذلك سَدِيس عجيس، أي: أبدًا، مثل: سجيس"^(٣٣٧)، وورد في اللسان أن قولهم "لا آتيك سَدِيس عجيس لغة في سجيس"^(٣٣٨).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الجيم والذال ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٣٣٩)، فكلاهما صوت مجهور، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت، ومقلقل.

**** الإبدال بين حروف المفكوك الرباعي، وفيه: أ-الإبدال بين حروف كلمة واحدة مفكوكة، وورد منه الآتي: (١) الإبدال بين الهاء والميم:**

ورد في المعاجم أن "الزهزمة: الصوت مثل الزمزمة"^(٣٤٠)، "يقال: زمزم وزهزم"^(٣٤١).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الهاء والميم، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في عدد من الصفات^(٣٤٢)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرقق.

٢) الإبدال بين الميم والنون:

ورد في المعاجم في مادة (د ن د م) أن "الدننم: النبت القديم المُسَوِّد كالذنن"^(٣٤٣)، وقال ابن منظور في مادة (د ن ن): "الذنن بالكسر: ما بلي

واسودَّ من النبات والشجر... وقيل: هي أصول الشجر البالي^(٣٤٤).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الميم والنون ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في معظم الصفات^(٣٤٥)، فكلاهما صوت مجهور، ومتوسط، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومذلق.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن منظور وضع كلمة (الندن) في مادة (د ن) ن^(٣٤٦)، وهذا ليس بصواب؛ وذلك لأن الكلمة من المضعف الرباعي ومادته (د ن د ن) وليست مضعفاً ثلاثياً، فلو كانت الكلمة من مادة (د ن ن) لكانت الدال الثانية حرفاً زائداً، وهذا خطأ؛ لأن الدال لا تكون حرفاً زائداً^(٣٤٧) - والله أعلم -

ب- الإبدال بين حروف كلمتين مفكوكتين، وورد منه ما يأتي:

(١) الإبدال بين الباء والفاء: ورد في المعجم أن "الْقُرْئُب: الصغار من الطير"^(٣٤٨)، وأن "الْقُرْف: طير صغار"^(٣٤٩)، وفي هذا يقول الفيروزآبادي: "الْقُرْف ... كهدهد: طير صغار، أو هو بالباء"^(٣٥٠).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الباء والفاء ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لتقاربهما في المخرج^(٣٥١)، فالباء صوت شفوي، والفاء صوت شفوي أسناني، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات^(٣٥٢)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرقق، ومذلق. وجدير بالذكر أن جواز الإبدال بين الباء والفاء هنا يَزِدُّ ما ذهب إليه الأزهرى، حيث أنكر (الْقُرْف)، ونجد ذلك في قوله: "الْقُرْف: طير صغار ... قلت: لا أعرفه، وهو قُرْب بالباء"^(٣٥٣).

(٢) الإبدال بين الباء والميم، ونجد ذلك فيما يأتي:

أ- جَرَبٌ وَجَرَجَم: ورد في اللسان في مادة (ج ر ج ب): "جَرَبُ الطعام وجرجمه: أكله، الأخيرة على البدل"^(٣٥٤)، وورد في مادة (ج ر ج م): "جرم الطعام: أكله، على البدل من جرب"^(٣٥٥).

ب- **القَهَبُ والقَهْمُ**: ورد في المعجم أن "القَهَبُ أو القَهْمُ: الجمل الضخم" (٣٥٦).

ت- **الْكُرْبُ والْكِرْكَمُ**: ورد في المعجم أن "الْكُرْبُ والْكِرْكَمُ: نبت" (٣٥٧).

ث- **الكَهْبُ والْكَهْمُ**: ورد في المعجم أن "الكَهْمُ والْكَهْبُ: الباذنجان" (٣٥٨).

يتضح مما سبق أن الإبدال وقع بين الباء والميم في الكلمات السابقة، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج (٣٥٩)، فكلاهما صوت شفوي، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات (٣٦٠)، فكلاهما صوت مجهور، ومنفتح، ومستقل، ومرفق، ومذلق.

٣) **الإبدال بين الحاء والخاء**: ورد في اللسان في مادة (ز ح ز ب) أن "الرُّحْبُ: الذي قد غلظ وقوي واشتد" (٣٦١)، وورد في مادة (ز خ ز ب) أن "الرُّحْبُ: القوي الشديد" (٣٦٢).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الحاء والخاء، ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج (٣٦٣)، فكلاهما صوت حلقي، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات (٣٦٤)، فكلاهما صوت مهموس، واحتكاكي، ومنفتح، ومصمت.

مما سبق يمكن عرض الملاحظتين الآتيتين: أ- أن (الرُّحْبُ) بالحاء والحاء هما كلمتان حدث فيهما إبدال صوتي، ومن ثم فإن ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام من أن (الرُّحْبُ) بالحاء يعد تصحيحاً في الكلمة لا يراه البحث، فقد ورد في اللسان: "روى أبو عبيد هذا الحرف في كتابه بالحاء: رُحْبُ... قال: وهذا هو الصحيح، والحاء عندنا تصحيف" (٣٦٥).

ب- ذكر ابن سيده في المحكم كلمة "الزحزب" (٣٦٦) بالحاء، ولم يذكرها بالحاء.

٤) الإبدال بين الدال والزاي: ورد في المعاجم في مادة (د ه د ق) ومادة (ز ه ز ق) أنه يقال: "زهزق في ضحكه زهزقة ودهدق دهدقة"^(٣٦٧).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الدال والزاي ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج، فكلاهما صوت أسناني لثوي، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات^(٣٦٨)، فكلاهما صوت مجهور، ومنفتح، ومستقل، ومرقق، ومصمت.

٥) الإبدال بين الراء والنون: ورد في المعاجم في مادة (د ه د ر) أن "الدُّهْرُ: الباطل"^(٣٦٩)، وورد في مادة (د ه د ن) أن "الدُّهْدُنُّ بالضم معناه: الباطل"^(٣٧٠)، فقد "روي عن ابن السكيت أنه قال: الدُّهْرُ والدُّهْدُنُّ: الباطل، وكأنهما كلمتان جعلتا واحدة"^(٣٧١). يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الراء والنون ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لاتفاقهما في المخرج^(٣٧٢)، فكلاهما صوت لثوي، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات^(٣٧٣)، فكلاهما صوت مجهور، ومتوسط، ومنفتح، ومستقل، ومذلق.

**** الإبدال في حروف المفكوك الخماسي، وورد منه ما يأتي:**

*** الإبدال بين الفاء والميم:** ورد في المعاجم في مادة (ش ف ش ل ق) ومادة (ش م ش ل ق) أن "الشَّفْشَلِيْق والشَّمْشَلِيْق: المُسِنَّة"^(٣٧٤).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين الفاء والميم ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد جاز الإبدال بينهما لتقاربهما في المخرج^(٣٧٥)، فالفاء صوت شفوي أسناني، والميم صوت شفوي، بالإضافة إلى اتفاقهما في معظم الصفات^(٣٧٦)، فكلاهما صوت منفتح، ومستقل، ومرقق، ومذلق. بعد هذا العرض لمظاهر الإبدال الصوتي في المفكوك، يمكن القول بأن معظم هذه المظاهر جاءت وفقاً لشروط الإبدال الصوتي^(٣٧٧)، وهناك كلمات مفكوكة أخرى جاءت متفقة في المعنى ولكن لم تتحقق فيها شروط التبادل الصوتي، ونجد ذلك فيما يلي:

(١) ورد في المخصص أن معنى "تَدَرَدَى: تَدَهْدَى" (٣٧٨). فهذه العبارة تشير إلى أن الراء والهاء يمكن الإبدال بينهما على الرغم من اختلافهما في المخرج وفي معظم الصفات (٣٧٩) فلم يتفقا إلا في الانفتاح والإصمات.

(٢) ورد في المعاجم أن معنى "الشيشاء والشيصاء: الشيص، وهو التمر الذي لا يشتد نواه" (٣٨٠)، قال الجوهري: "الشيش والشيشاء لغة في الشيص والشيصاء" (٣٨١)، وورد في اللسان: "الصيص والصيصاء لغة في الشيص والشيصاء" (٣٨٢)، وقال الفيروزآبادي: "الصيص بالكسر: الشيص كالصيصاء" (٣٨٣).

يتضح من هذه النصوص أن الإبدال وقع بين الشين والصاد ولم يترتب عليه تغيير في المعنى، وقد وقع الإبدال مع اختلافهما في المخرج وفي معظم الصفات (٣٨٤)، فلم يتفقا إلا في الهمس، والاحتكاك، والإصمات.

(٣) ورد في القاموس المحيط أن "الْفُسْفَبُ: الفُسْحُبُ زنة ومعنى" (٣٨٥).

يتضح من هذه العبارة أن القاف أبدلت حاءً دون أن يتغير المعنى، وقد وقع الإبدال بينهما مع اختلافهما في المخرج وفي معظم الصفات (٣٨٦)، فلم يتفقا إلا في الانفتاح والإصمات.

فهذه النماذج تَرَدُّ ما ذهب إليه أحد المحدثين، حيث اشترط "الاتفاق في الصفة أو المخرج" (٣٨٧) حتى يتحقق الإبدال الصوتي.

وتجدر الإشارة إلى أنه من شروط الإبدال الصوتي أن يكون في حرف واحد فقط، ولكن ورد في بعض الكلمات المفكوكة إبدال في حرفين مع الاتفاق في المعنى، ونجد ذلك فيما يلي:

(١) الإبدال بين الجيم والقاف:

ورد في المعاجم في مادة (ج ر ج س) أن "الجرجس: البق، وقيل: البعوض" (٣٨٨)، وورد في مادة (ق ر ق س) أن "القرقس: البعوض، وقيل: البق، والقرقس الذي يقال له الجرجس شبه البق" (٣٨٩).

يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين جيمين وقافين، -وشرط الإبدال أن يكون في حرف واحد- ومع ذلك لم يتغير المعنى، ولعل مسوغ الإبدال بينهما هو اتفاقهما في عدد من الصفات^(٣٩٠)، فكلهما صوت مجهور، ومنفتح، ومصمت، ومقلقل .

(٢) الإبدال بين الخاء والهاء: ورد في المعاجم أن الخَوْخَاة والخوخاءة بمعنى (الهُؤَاهَة)^(٣٩١)، حيث قال الأزهري: "الهُؤَاهَة: الجبان الأحمق بالهاء، ولعل الخاء فيه لغة"^(٣٩٢). يتضح من ذلك أن الإبدال وقع بين خاين وهائين، -وشرط الإبدال أن يكون في حرف واحد- ومع ذلك لم يتغير المعنى، ولعل مسوغ الإبدال بينهما هو اتفاقهما في المخرج^(٣٩٣)، فكلهما صوت حلقي، بالإضافة إلى الاتفاق في معظم الصفات^(٣٩٤)، فكلهما صوت مهموس، واحتكاكي، ومنفتح، ومصمت - والله أعلم-

المبحث الثالث : التذكير والتأنيث في المفكوك، وفيه:

الخلاف في كلمة (أجأ)، هل هي مذكرة أو مؤنثة؟

"أجأ: جبل"^(٣٩٥)، وقد اختلف اللغويون في هذه الكلمة من حيث التذكير والتأنيث، ولهم فيها ثلاثة أقوال، هي:

ذهب ابن سيده في أحد أقواله إلى أنها مؤنثة^(٣٩٦)، ووافقه أبو البركات الأنباري^(٣٩٧)، والفيروزآبادي^(٣٩٨)، والعيني^(٣٩٩)، حيث قال: "أجأ: أحد جبل طيء، وهو مؤنث"^(٤٠٠)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَبَتْ أَجَأً أَنْ تُسَلِّمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ فَلْيُنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ (٤٠١)

ففي هذا البيت توجد علامتان للتأنيث، هما: الأولى: "لحوق علامة التأنيث في الفعل"^(٤٠٢)، في قوله: "أبت أجأ"، والثانية: "عَوْد الضمير"^(٤٠٣) المؤنث عليها في قوله: "فلينهض لها".

وقد اعترض اللغويون على تأنيث (أجأ) والاستشهاد لهذا التأنيث بالبيت السابق، وذلك لأن التأنيث ليس لـ (أجأ) وإنما التأنيث للمضاف المحذوف، وفي

هذا يقول عبد القادر البغدادي: "وكان غاية ما التزموا به قول امرئ القيس: أبت أجاً أن تُسَلِّمَ العامَ ... البيت، وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن الجبل نفسه لا يُسَلِّمُ أحداً ولا يُسَلِّمُ، إنما يمنع مَنْ فيه من الرجال، فالمراد: أبت قبائل (أجاً) أو سكان (أجاً) وما أشبهه، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك عجز البيت، وهو قوله: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ)، والجبل نفسه لا يُقَاتِلُ، والمقاتلة مُفَاعَلَةٌ، ولا تكون من واحد" (٤٠٤).

كما ردّ اللغويون تأنيث كلمة (أجاً) بأنها "علم مرتجل لاسم رجل سمي به الجبل" (٤٠٥)، فقد ورد في أخبار العرب أن "هنالك ثلاثة أجبل: أجاً، وسلمى، والعوجاء، وذلك أن (أجاً) اسم رجل تَعَشَّقَ سلمى وجمعتهما العوجاء، فهرب أجاً بسلمى، وذهبت معها العوجاء، فتبعهم بعل سلمى فأدركهم وقتلهم، وصلب أجاً على أحد الأجدل، فسُمي (أجاً)، وسلمى على الجبل الآخر فسُمي بها، وصلب العوجاء على الآخر فسُمي بها" (٤٠٦). وبهذه القصة ردّ ياقوت الحموي تأنيث (أجاً) حيث قال: "وهذا أحد ما استدللنا به على بطلان ما ذكره النحويون من أن (أجاً) مؤنثة غير متصرفة؛ لأنه جبل مذكور سمي باسم رجل، وهو مذكر" (٤٠٧).

يتضح من ذلك القول الثاني في كلمة (أجاً)، وهو أنها مذكر، ذهب إلى ذلك ياقوت، حيث قال: "ليس ههنا ما يتأول به التأنيث، إلا أن يقال إنه أراد البقعة، فيصير من باب التحكم؛ لأن تأويله بالمذكر ضروري؛ لأنه جبل، والجبل مذكر، وإنما سمي باسم رجل بإجماع، ولو سألت كل أعرابي عن (أجاً) لم يقل إلا إنه جبل، ولم يقل بقعة، ولا مستند للقائل بتأنيثه البتة" (٤٠٨). وقد استدل على مذهبه هذا بأمرين، هما: أ- أن (أجاً) لم ترد ممنوعة من الصرف في الشعر العربي، ونجد هذا في قوله: "لم أقف للعرب على شعر جاء فيه (أجاً) غير منصرف مع كثرة استعمالهم لترك صرف ما ينصرف في الشعر" (٤٠٩).

ب- أن هناك رواية أخرى للبيت السابق ورد الفعل فيها خالياً من تاء

التأنيث، وفي هذا يقول ياقوت: "ثم وقفت على نسخة أخرى فيها: أرى أجأ لم يُسَلِّمَ العامَ جَارَه، قال: المعنى: أصحاب الجبل لن يسلموا جارهم" (٤١٠).

وذهب فريق ثالث إلى أن (أجأ) يجوز فيها التذكير والتأنيث، وهو مذهب ابن سيده في أحداقواله (٤١١)، ووافقه القيسي (٤١٢)، وابن منظور الذي قال: "أجأ على فَعَلَ بالتحريك: جبل لطيبٍ يذكر ويؤنث" (٤١٣).

بعد هذا العرض يمكن لي إثبات ما يأتي:

(١) تعددت أقوال النحاة في كلمة (أجأ)، ولهم في تذكيرها وتأنيثها ثلاثة أقوال، هي:

أ- أنها مؤنثة. ب- أنها مذكرة

ت- أنها يجوز فيها التذكير والتأنيث، وهو الراجح عندي.

(٢) اضطربت أقوال ابن سيده في كلمة (أجأ)، حيث ذكر في المخصص أنها كلمة مؤنثة فقال: "سلمى وأجأ جبلان لطيبٍ معروفان مؤنثان" (٤١٤)، وذكر في المحكم أنها تذكر وتؤنث، فقال: "ومما ضوعف من فائه ولامه: (أ ج أ)، أجأ: جبل لطيبٍ يذكر ويؤنث" (٤١٥).

(٣) "أجأ بوزن فَعَلَ بالتحريك مهموز مقصور" (٤١٦)، "بعضهم يقصرها ولا يهمزها، وبعضهم يهمزها مقصورة" (٤١٧)، وهمزها هو الأكثر (٤١٨)، "وجاء في الشعر غير مهموز" (٤١٩)، ومنه قول الشاعر: قَدْ حَيْرْتُهُ جِنَّ سَلْمَى وَأَجَأَ (٤٢٠)، فلم يهمز (٤٢١).

(٤) يأخذ البحث على أبي علي الفارسي قوله عن (أجأ): "وليس له نظير؛ لأننا لا نجد في الكلام فعلاً ولا اسماً فاؤه ولامه همزة" (٤٢٢)، فقد أثبت في الصفحات السابقة وجود كلمات كثيرة وقعت فيها الهمزة فاء ولاماً مثل: (الأبَاءة)، و(أثَاءة)، و(الأثْنِيَّة)، و(الأشَاءة)، وهي أسماء، و(أبَأْتُ)، و(أثَأْتُ)، وهما فعلان، وغيرها.

المبحث الرابع : جمع المفكوك، وفيه:

أ- تكسير (فعل) في القلة على (أفعل): ورد من المفكوك في مادة (ب و ب) كلمة (الباب)، ومعلوم أن "الجمع: أبواب، وبيبان" (٤٢٣)، وقد جمعت هذه الكلمة في الشعر على "أبوبة"، ونجد ذلك في قول الشاعر:

هَذَا أَخْبِيَّةٌ وَلَا جَ أْبُوبَةٍ
يَخْلُطُ بِالْبِرِّ مِنْهُ الْجَدُّ وَاللَّيْنُ (٤٢٤)

فجمع (الباب) على (أبوبة)، وذلك "للإزدواج لمكان أخبية" (٤٢٥)، وهذا في صناعة الشعر ضرب من البديع يسمى الترصيع" (٤٢٦)، وفي هذا يقول ابن قتيبة: "وقد خبرتك أنهم يوازنون الشيء بالشيء إذا كان معهم، كقولهم: (إني لآتيه بالغدايا والعشايا)، فجمعوا الغداة غدايا لما قبلوه بالعشايا" (٤٢٧). فالظاهر من هذا أنه "يقال في جمع (غداة): غدوات" (٤٢٨)، و"لا تجمع غدايا، وإنما قيل ذلك؛ لأنهم ضمّوها إلى عشايا، فأجروها مجراها" (٤٢٩).

وقد أجاز عدد من النحاة جمع (الباب) على (أبوبة)، فقال ابن سيده: "وزعم ابن الأعرابي واللحياني" (٤٣٠) أن (أبوبة) جمع (باب) من غير أن يكون إتياعاً" (٤٣١). ووصف هذا المذهب بأنه "تادر" (٤٣٢)؛ وذلك لأن (باباً) على وزن (فعل) (٤٣٣)، و"فعل لا يكسر على أفعل" (٤٣٤)، وفي هذا يقول ابن سيده: "الجمع: أبواب، لا يكسر على غير ذلك، وجاء في الشعر: أبوبة" (٤٣٥)، ويقول ابن يعيش: "قأما (فعل) بفتح الفاء والعين، فالقياس أن يأتي في القلة على أفعال" (٤٣٦).

مما سبق يمكن إثبات ما يأتي:

(١) كلمة (باب) لها جمع قياسي وجمع غير قياسي، فالقياسي أن تجمع على (أبواب)، وغير القياسي أن تجمع على (أبوبة).

(٢) كلمة (باب) حدث فيها إعلال بالقلب، حيث إن "الباب أصل ألفه واو، فانقلبت ألفاً" (٤٣٧)؛ وذلك لأن "كل واو تحركت بالفتح وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفاً" (٤٣٨).

ب- جمع كلمة (اليد): تعددت مذاهب النحاة في جمع (اليد)، ولهم في ذلك أقوال، هي: أن اليد "جمعها أَيْدٍ وَيَدَيَّ" (٤٣٩).

- أن اليد تجمع "في الكثرة: يَدَيَّ على زنة فَعِيل" (٤٤٠)، قال القيسي: "وقد جمعوا أيضاً على يَدَيَّ كما جمعوا كلباً على كليب" (٤٤١).

يتضح من ذلك أن (اليد) من الكلمات التي تكون "مثلثة الأول" (٤٤٢)، وقد ردَّ المؤدب الكسر والضم في أولها فقال: "الْيَدِيَّ بالفتح في أولها، وذلك أن كسر الياء وضمها يتقل عليهم" (٤٤٣)، ووافقه عبد القادر البغدادي بقوله: "إن شئت جعلت الْيَدِيَّ بالفتح على جهة عِصِيَّ وَعُصِيَّ، وتركت ضم أولها أو كسره لتقل الضم والكسر في الياء" (٤٤٤).

- الاستناد إلى معنى (اليد) لتحديد الجمع على النحو الآتي: (١) أن "اليد بمعنى الجارحة تجمع على (أيدي)" (٤٤٥)، وفي هذا يقول ابن الشجري: "جمع اليد التي هي الجارحة في الأكثر على (أَيْدٍ)، وقد جاء جمعها على (أَيَادٍ)" (٤٤٦).

(٢) أن "جمع (اليد) من الإحسان (أَيَادٍ)" (٤٤٧)، وفي هذا يقول ابن جني: "أكثر ما تستعمل الأيادي في النعم لا في الأعضاء" (٤٤٨)، ويقول ابن الشجري: "واليد التي هي النعمة جمعها في الأكثر الأشهر على الأيادي، وقد جمعوها على الأيدي" (٤٤٩).

وقد انتقد بعض النحاة جمع (اليد) على الأيادي، وجاءت اعتراضاتهم على أن "الأيادي جمع الجمع" (٤٥٠)؛ لأن (اليد) على (فَعْل)، "وما كان على (فَعْل) لم يجمع على أفاعل" (٤٥١)، وفي هذا يقول الرازي: "وقد جمعت (الأيدي) في الشعر على (أياد)، وهو جمع الجمع" (٤٥٢).

وردَّ ابن فارس ذلك بقوله: "وليس ذلك بجيد" (٤٥٣)، ووافقه عبد القادر البغدادي بقوله: "لا تجمع (أَيْدٍ) بالأيادي، إنما (الأيادي) للمعروف" (٤٥٤).

بعد هذا العرض يمكن لي أن أعرض الملاحظات الآتية:

أ- ذهب الجوهرى إلى أن (الأيد) في قوله تعالى: "وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ" (٤٥٥)

هي جمع لليد، وقد ردَّ الرازي ذلك بقوله: "بأيدي أي: بقوة، وهو مصدر (آدَ يَئيدُ): إذا قَوِيَ، وليس جمعاً ليد ليذكرها هنا، بل موضعه باب الدال، وقد نص الأزهري على هذه الآية في (الأيدي) بمعنى المصدر، ولا أعرف أحداً من أئمة اللغة أو التفسير ذهب إلى ما ذهب إليه الجوهري من أنها جمع يد" (٤٥٦). وقال الكفوي: " وليس (أيدي) في قوله تعالى: "وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ" (٤٥٧) جمع (يد)، بل مصدر بمعنى القوة، ومنه المؤيد والتأييد، ولو كان المراد به جمع (يد) لأثبتت الياء؛ لأن هذه أصلية لا يجوز حذفها، والجمع ترد الأشياء إلى أصولها" (٤٥٨).

ب- ذهب الكفوي إلى أن قولهم "تقبيل الأيادي الكريمة (لحن)، وإنما الصواب: الأيدي الكريمة" (٤٥٩)، ولعل ذلك يرجع إلى أن الكفوي ذهب إلى أن "اليد بمعنى الجارحة تجمع على أيدي، وبمعنى النعمة على أيادي" (٤٦٠). وقد خالفه الدكتور أحمد مختار عمر، حيث ذهب إلى أن قولهم: "قبلنا أيديكم" فصيحة" (٤٦١)، كما أن قولهم: "قبلنا أيديكم" صحيحة" (٤٦٢)، وليس لحنًا كما ذكر الكفوي، ولعل جواز جمع (اليد) التي هي العضو على (الأيادي) يعد صحيحاً عند الدكتور أحمد مختار عمر يرجع إلى ما ذكره ابن الشجري من أنه "يجوز أن تكون (اليد) التي هي النعمة مأخوذة من التي هي الجارحة؛ لأن النعمة تُسدى باليد، ويجوز أن تكون الجارحة مأخوذة من النعمة؛ لأن (اليد) نعمة من نعم الله على العبد" (٤٦٣).

فهذا القول دليل على أن "اليد تقع على الجارحة وعلى النعمة، والقول في تصريف التي هي النعمة كالقول في تصريف التي هي الجارحة" (٤٦٤) - والله أعلم-

المبحث الخامس: الإدغام في المفكوك:

ورد الإدغام في كلمتي "الست والسنة" (٤٦٥)، فهما "في التأسيس على غير لفظيهما، وهما في الأصل: سدس وسدسة" (٤٦٦)، "فقلبوا السين تاء" (٤٦٧)، وإنما "قلبوا السين الأخيرة تاءً لِتَقْرُبَ من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف

مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: سدت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت: ست ... فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام، والثاني للإدغام^(٤٦٨)، "وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكروا إدغام الدال فيزداد الحرف شيئاً فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدغم في الدال ... فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف: التاء، كأنه قال: سدت، ثم أدغم الدال في التاء"^(٤٦٩).

مما سبق يمكن للبحث إثبات ما يأتي: (١) ذكر سيبويه أن الدال في (سدت) أدغمت في التاء^(٤٧٠)، ووافق أبو الفداء^(٤٧١)، والأدق من ذلك أن يقال: إن الدال قلبت تاء ثم أدغمت التاء في التاء، قال ابن سيده: "لما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا، أبدلوا الدال تاء ... ثم أدغمت التاء في التاء"^(٤٧٢).

(٢) جعل سيبويه الإبدال والإدغام اللذين حدثا في (سيت) من قبيل الإدغام الشاذ، حيث وضعه في عنوان: "هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد"^(٤٧٣)، ووافق أبو الفداء، حيث وضع الكلمة في عنوان: "القول على أسماء شذ فيها الإدغام"^(٤٧٤)، و"يدل على شذوذه أنهم لم يقولوا في (سُدس) بضم السين: سُدت ولا في السُدس بكسر السين: سِت"^(٤٧٥).

المبحث السادس: النسب إلى المفكوك:

الخلاف في النسب إلى المفكوك واضح في كلمة (اليد)، وهي "أنثى، محذوفة اللام، ووزنها: فَعْل (يَدِي)، فحذفت الياء تخفيفاً"^(٤٧٦). يتضح من هذه العبارة أن "اليد اسم على حرفين"^(٤٧٧)، "والذاهب منها الياء"^(٤٧٨)، وأصلها: يَدِي على فَعْل ساكنة العين^(٤٧٩)، والدليل على أن لامها ياء أمران، هما: أ- "ظهور الياء في تثنيتهما"^(٤٨٠)، ومعلوم أن التثنية من جملة ما يرد الشيء

إلى أصله" (٤٨١)،

وقد "تثنا فقالوا: يَدَيان" (٤٨٢)، وفي هذا يقول ابن يعيش: "ولام اليد ياء محذوفة، لقولهم في التثنية: يَدَيان ... ويقال: يدان، وهو الأكثر للزوم الحذف" (٤٨٣).

ب- ظهور الياء في الفعل، وذلك في قولهم: يديت إليه يداً، ولم يقولوا: يَدَوْت" (٤٨٤)، وفي هذا يقول الفارسي: " (يد) كلمة نادرة، ولا نعرف لها نظيراً، ذلك أن الفاء منه ياء، والعين دال، واللام أيضاً ياء، يدل على ذلك قولهم: يديت إليه، فظهرت اللام الساقطة من (يد) في اشتقاق الفعل كما ظهرت الواو المحذوفة من (غد) في قوله تعالى: "وَإِذْ غَدَوْتُمْ مِنْ أَهْلِكُمْ" (٤٨٥) (٤٨٦)، وقال ابن يعيش: "ويؤيد أنه من الياء قولهم: يديت إليه يداً" (٤٨٧)، كما وضعها ابن القوطية في عنوان: "المعتل بالياء في لام الفعل على فَعَل" (٤٨٨)، وقال: "يَدَيْت الرجل يدياً: ضربت يده" (٤٨٩)، و"يدل على سكون عينها" (٤٩٠) أمران، هما:

* "جمعها على (أيد)؛ لأن قياس (فَعَل) في جمع القلة (أفَعَل) كقولهم: أَكَلَب وأَكْعَب وأَبْحُر" (٤٩١)، وفي هذا يقول ابن جني: "وقد يكون التضعيف في الياء، كما يكون في سائر الحروف، ومن ذلك ... الفاء واللام، قالوا: يد، وأصلها: يَدِي بوزن فَعَل، يدل على ذلك قولهم: أيد، فهذا يدل على أن العين ساكنة" (٤٩٢)، ويقول ابن يعيش: "فأما (يد) فأصلها (يَدِي) على زنة فَعَل ساكنة العين بلا خلاف، دلَّ على ذلك قولهم في تكسيرهم إياه: أيد، وأصله: أَيْدِي على زنة أفَعَل نحو: كلب وأكلب، وكعب وأكعب، إلا أنهم أبدلوا من ضمة الدال في (أيدِي) كسرة لتصح الياء، كما قالوا: بيض" (٤٩٣)

* جمعها على "يَدِي" (٤٩٤)، قال ابن يعيش: "ومما يؤكد كونه فعلاً ساكن العين قولهم في الكثرة: يَدِي على زنة فعيل" (٤٩٥).

وقد اختلف النحاة في النسب إلى (يد)، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، هي:

(١) النسب إلى (يد) "يَدَوِي" (٤٩٦)، وهذا قول الخليل وسيبويه" (٤٩٧)، وفي هذا

يقول ابن الشجري: "إذا نسبت إليها أعدت المحذوف، وفتحت الدال، وأبدلت من الياء واوًا ... فقلت: يدوي، هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب"^(٤٩٨)، ووافقهما الزجاج بقوله: "إذا نسبت إلى (يد) قلت: يدوي، وأصل (يد): يَدِي بتسكين الدال، إلا أن الياء حذفت من آخرها؛ لاستثقالهم إياها، فإذا نسبت إليها فرددت المحذوف فتحت الدال فقلت: يَدَوِي"^(٤٩٩).

(٢) النسب إلى (يد): يَدِي"^(٥٠٠)، وهو مذهب الأخفش^(٥٠١)، وفي هذا يقول ابن الشجري: "وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول: يَدِي"^(٥٠٢)، وواقفه الليث بقوله: "النسبة إلى (يد): يَدِي على النقصان"^(٥٠٣).

(٣) النسب إلى (يد): يَدِي وَيَدَوِي"^(٥٠٤)، فكلاهما جائز، وهذا مذهب الفيروزآبادي^(٥٠٥).

مما سبق يمكن لي أن أعرض الملاحظات الآتية: أ- يعد مجيء الفاء واللام ياعين قليلاً عند المازني، ونادرًا عند الفارسي، وفي هذا يقول المازني: "وقد جاءت الفاء واللام ياعين في (يديت إليه يدًا)، وهو قليل"^(٥٠٦)، ويقول الفارسي: "(يد) كلمة نادرة، ولا نعرف لها نظيرًا، ذلك أن الفاء منه ياء، والعين دال، واللام أيضًا ياء"^(٥٠٧).

ب- استدل النحاة على أن لام (اليد) ياء بأمرين، هما: ظهور الياء في تثنيتهما، وظهور اللام في الفعل (يديت)، أما من استدل على أن اللام ياء في (اليد) بتصغيرها على "يُدِيَّة"^(٥٠٨) فليس بصواب، وورد هذا في قول البغدادي: "اليد مؤنثة، تصغيرها (يُدِيَّة)، يرد إليها في التصغير ما نقص منها، والناقص منها ياء"^(٥٠٩)، وفي هذا يقول ابن بري: "والدليل على أن لام (يد) ياء قولهم: (يديت إليه يدًا)، فأما (يُدِيَّة) فلا حجة فيها؛ لأنها لو كانت في الأصل واوًا لجاها تصغيرها يُدِيَّة"^(٥١٠).

ت- فتح الدال في (يَدِيَان) لا يدل على أن العين مفتوحة، وذلك أن

حركة العين "إذا حدثت لحذف حرف ثم رُدَّ المحذوف ثبتت الحركة التي كانت قد جرت على الساكن قبل دخولها عليه بحالها"^(٥١١)، وفي هذا يقول ابن الشجري: "فتح الدال في التنثية ... لا يدل على فتحها في الواحد، لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أعيدت لاماتها، وذلك لاستمرار حركات الإعراب عليها في حال نقصها ... وقولهم في تنثيتها يَدان أكثر من قولهم: يديان"^(٥١٢).

ث- خالف الأستاذ محمود صافي جمهور النحاة في أصل اللام من (اليد)، حيث ذهب إلى أن أصلها (يدو)، فقال: "أيدي: جمع يد، وفيه حذف لامه، وأصله: يدو؛ لأن الواو تعود في النسب فيقال: يدوي"^(٥١٣)، وهذا لا يراه البحث، فقد أثبت البحث أن اللام من (اليد) ياء بأمر ثلاثة، هي:

١- ظهور الياء في التنثية والجمع. ٢- ظهور الياء في الفعل.

٣- إجماع النحاة على أن اللام ياء بدليل قول ابن يعيش: "قأما (يد) فأصلها: يَدِّي على زنة (فَعَل) ساكنة العين بلا خلاف"^(٥١٤).

المبحث السابع : الصرف والمنع من الصرف في المفكوك، وفيه:
أ- كلمة (دَعْد):

اختلف اللغويون في كلمة (دعد) وأمثالها من العلم المؤنث الذي يكون على ثلاثة أحرف أو سطها ساكن، هل يكون مصروفًا أو ممنوعًا من الصرف؟ ولهم في ذلك أقوال، وتأتي على النحو الآتي:

ذهب عدد من النحاة إلى "جواز الأمرين فيه، الصرف وتركه، وكلاهما مسموع"^(٥١٥)، وهذا مذهب سيبويه^(٥١٦)، حيث قال: "اعلم أن كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف ... فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار، إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه ... وتلك الأسماء نحو: قَدْر، وَعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد"^(٥١٧). وواقفه في ذلك كل من المبرد^(٥١٨)، والفارسي^(٥١٩)، وابن جني^(٥٢٠)، والزمخشري^(٥٢١)، وابن

الخشاب^(٥٢٢)، والعكبري^(٥٢٣)، وابن يعيش^(٥٢٤)، وابن مالك^(٥٢٥)، وابن الناظم^(٥٢٦)، والمرادي^(٥٢٧)، وابن منظور^(٥٢٨)، وابن هشام^(٥٢٩).

وحجتهم في جواز الصرف وعدمه ما ورد في "السماع، والقياس، فالسماع قول الشاعر:

لَمْ تَنْلَفَعْ بِفَضْلِ مُنْزَرِهَا دَعْدٌ، وَلَمْ تُغَدِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ^(٥٣٠)

فصرف الأول، وأما القياس، فهو أنه أَحَفَّ الأسماء، إذ كان أقل الأصول عددًا وحركة، فعادلت خفته أحد السببين^(٥٣١)، وفي هذا يقول ابن يعيش: "وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه، فكأن الخفة قاومت أحد السببين، فبقي سبب واحد، فانصرف عند هؤلاء"^(٥٣٢).

ومع أنهم اتفقوا في جواز الصرف وعدمه في (دعد) وأمثالها، فقد اختلفوا "في الأجود منهما"^(٥٣٣)، فقول: "الأصح أن الأجود المنع"^(٥٣٤)،

"وهو القياس، والأكثر في كلامهم"^(٥٣٥)، وهذا المذهب "أصحها، وعليه سيبويه والجمهور"^(٥٣٦)، حيث وافقه كل من المبرد، وابن جني، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم، والمرادي، وابن هشام.

وقد تعددت عبارات هؤلاء النحاة في بيان أن "المنع أحق"^(٥٣٧)، فوصفوا منع الصرف في (دعد) ونحوها بأنه "حق وصواب"^(٥٣٨)، وهو الجيد^(٥٣٩)، و"الوجه"^(٥٤٠)، و"الأجود"^(٥٤١)، والأولى^(٥٤٢)، "وهو المختار"^(٥٤٣).

وقيل: "الصرف أفصح"^(٥٤٤)، وهذا مذهب الفارسي^(٥٤٥)، حيث قال: "ومن زعم أن القياس في (دعد) أن لا يصرف، دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط، وهما أعجميان، ومعرفتان، والزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوي قول من صرف هنذا ودعدًا في المعرفة"^(٥٤٦)، وما ذهب إليه الفارسي هو مذهب الأخفش^(٥٤٧). وقد اعترض على هذا المذهب، وجاءت الاعتراضات على النحو الآتي:

قال ابن جني: "على أن منهم من يصرف نحو (دعد) وإن لم يكن

قويًا" (٥٤٨). وقال ابن هشام الخضراوي (٥٤٩): "ولا أعلم أحدًا قال هذا القول قبله، وهو غلط جلي" (٥٥٠).

ومن ناحية أخرى فقد اقتصر آخرون على جواز الصرف وتركه دون ترجيح لأحدهما، ونجد ذلك عند كل من :

الزمخشري (٥٥١)، وابن الخشاب (٥٥٢)، وابن منظور (٥٥٣).

أما القول الثاني في هذه المسألة فهو مذهب عدد من النحاة ذهبوا فيه إلى "أنه متحتم المنع" (٥٥٤)، فهو "لا ينصرف" (٥٥٥) وجوبًا (٥٥٦)، وهذا مذهب الزجاج (٥٥٧)، ووافقه الفيروزآبادي (٥٥٨)، والحجة في وجوب المنع من الصرف هي "وجود السببين" (٥٥٩)، وهما "اجتماع التأنيث والعلمية" (٥٦٠)، فهم يرون "أنه لا عبرة بالخفة" (٥٦١)، حيث إن "السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين" (٥٦٢)، ونجد ذلك في قول الزجاج معلقًا على قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْرِيهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُعَدِّ دَعْدٌ بِالْعَلْبِ (٥٦٣)

"صرفها في البيت ومنعها الصرف فيه أيضًا، أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط وكان مؤنثًا لمؤنث خَفَّ فَصُرْفٌ، وهذا خطأ، ولو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف" (٥٦٤).

يتضح من قوله هذا أن ترك الصرف "هو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار" (٥٦٥)، وذلك لأنهم "قد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر" (٥٦٦).

بعد هذا العرض يمكن للبحث إثبات ما يأتي:

(١) للنحاة في الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علمًا غير أعجمي قولان، هما:

أ- الصرف وعدم الصرف، " فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم

يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة^(٥٦٧)، وقد انقسم أصحاب هذا القول إلى ثلاثة أقسام، هي:

*قسم رجح المنع من الصرف، فذهبوا إلى "أن المنع أحق"^(٥٦٨)، "وعليه سيويه والجمهور"^(٥٦٩).

*وقسم رجح الصرف، وعليه الأخفش والفرسي.

*وقسم أجاز الصرف وعدم الصرف دون ترجيح، وعليه الزمخشري وابن الخشاب وغيرهما.

والراجع لدى البحث جواز الأمرين دون ترجيح أحدهما، فهما يستويان معاً لأدلة السماع والقياس القوية -والله أعلم-

ب- المنع من الصرف وجوباً، وهو مذهب الزجاج والفيروزآبادي.

٢) خالف ابن جني أستاذه الفرسي في هذه المسألة، حيث وافقه في جواز الصرف وتركه، وخالفه في أن الفرسي رجح الصرف، أما ابن جني فقد رجح المنع من الصرف.

٣) اضطرب مذهب ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة، حيث أجاز الصرف وترك الصرف في (دعد) وأمثالها دون ترجيح أحدهما في كتابه: شرح قطر الندى^(٥٧٠)، ورجح المنع من الصرف في كتابه: شرح شذور الذهب^(٥٧١).

٤) تناقل عدد من النحاة العبارة التي تجعل الزجاج هو صاحب المذهب القائل بوجود المنع من الصرف في (دعد) وأمثالها، ونجد ذلك عند السيرافي^(٥٧٢)، وابن يعيش^(٥٧٣)، والمرادي^(٥٧٤)، وابن هشام^(٥٧٥)، والسيوطي^(٥٧٦)، أما العكبري فذهب إلى أن صاحب هذا المذهب هو الأخفش، وهو أول من قال بذلك^(٥٧٧)، وتردد المرادي والأشموني في نسبة هذا المذهب، فنسبوه إلى الأخفش أو الزجاج دون تحديد واحد منهما^(٥٧٨).

وأرى أن الأخفش ذكر هذه المسألة في كتابه: معاني القرآن في أكثر من موضع، فقال: "ومن العرب من لا يصرف المؤنث إذا كان وسطه ساكناً

نحو: هند وجُمِّل ودعد ... وهو يجوز^(٥٧٩)، وقال في موضع آخر: "ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو نحو: هند وجمل، فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه"^(٥٨٠)، وقال في موضع ثالث: "وذلك أن اسم كل مؤنث على حرفين أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن فهو ينصرف"^(٥٨١). فهنا نلاحظ أنه في الموضع الأول والثاني قد أجاز الصرف وعدم الصرف دون ترجيح أحدهما، وفي الموضع الثالث رجع الصرف، وهذا يرد ما ذهب إليه العكبري، فالأخفش لم يمنع الصرف في (دعد) وأمثالها، وإنما صاحب هذا المذهب هو الزجاج - والله أعلم -

ب- الكلمات (الزِّيَاء)، و(السِّيَاء)، و(القيَاء):

ورد عندالنحاة أربعة أوزان صرفية لكلمة (الزِّيَاء) وما كان على شاكلتها مثل: السِّيَاء، والقيَاء، وهذه الأوزان هي:

أ- أن هذه الكلمات على وزن "فِعْلَاء مثل عِلْبَاء"^(٥٨٢)، وهذا مذهب سيبويه الذي يقول: "وأما القِيَاء والزِّيَاء فيمنزلة العِلْبَاء؛ لأنه لا يكون في الكلام مثل القَلْقَال إلا مصدرًا"^(٥٨٣)، ووافقهُ المازني^(٥٨٤)، والمبرد^(٥٨٥)، وابن جني^(٥٨٦)، وابن سيده^(٥٨٧)، وابن القطاع^(٥٨٨)، وابن يعيش^(٥٨٩)، والسخاوي^(٥٩٠)، كما وافقهم أبو علي القالي حيث وضع (الزِّيَاء) في عنوان: "هذا باب ما جاء من الممدود على مثال فعلاء من الأسماء ولم يأت صفة"^(٥٩١)، وكذلك فعل مع (القيَاء)^(٥٩٢)، وفي هذا يقول السخاوي عن (القيَاء): "هو فعلاء مصروف ... وقيَاء مثل زِيَاء، والهمزة فيه مبدلة من ياء، والياء الأولى مبدلة من واو"^(٥٩٣).

ب- أن هذه الكلمات على وزن "فِيعَال"^(٥٩٤)، وقد رُدَّ هذا القول؛ لأنه لا يجوز أن تكون فيعَالاً؛ لئلا يجعل الفاء والعين من موضع واحد؛ لأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على قَيْتَال^(٥٩٥).

ت- أن هذه الكلمات على وزن "فِعْلَال"^(٥٩٦)، مثل "قرطاس"^(٥٩٧)، وقد رُدَّ هذا

القول، حيث "يتمتع أيضًا أن يكون فعلاً؛ لأنك لا تجد فعلاً مضاعفاً إلا مصدرًا نحو: الزلزال، والقلقال، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو قرطاس" (٥٩٨).

ث- ذكر ابن القطاع أن هناك من جعل هذه الكلمات على وزن "فَعْفَالَة" (٥٩٩).

وقد رجح ابن جني أن تكون هذه الكلمات على وزن (فَعْلَاء) بقوله: "إذا بطل أن يكون فيعلاً أو فعلاً، وجب أن يكون فعلاً بمنزلة علباء وحرباء" (٦٠٠)، وهذا ما أراه - والله أعلم -

و"الزِيَاء: ما ارتفع من الأرض، وهو ممدود منصرف في المعرفة والنكرة إذا كان لمذكر كالعلباء" (٦٠١)، و"السِّيَاء بالكسر منتظم فقار الظهر، ومن الفرس: حاركة، والحمار: ظهره" (٦٠٢)، والقيقاء كالزِيَاءَة، و"هو فعلاء مصروف" (٦٠٣). وقد اختلف النحاة في "زِيَاء بالكسر نكرة" (٦٠٤)، هل هي مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟ وتأتي أقوالهم فيها وما كان على شاكلتها كالاتي:

ذهب البصريون إلى أن هذه الكلمات ليست ممنوعة من الصرف، وإنما هي مصروفة؛ لأن "فعلاء بكسر الفاء ويضمها لا يكون آخرها للتأنيث، إنما ذلك للإلحاق عند البصريين" (٦٠٥)، وفي هذا يقول ابن السيد البطليوسي: "ألف فعلاء المكسورة الفاء لا يكون عندهم إلا للإلحاق، وكذلك فعلاء المضمومة الفاء، وإنما تكون الهمزة للتأنيث عندهم في فعلاء المفتوحة الفاء نحو: حمراء وصفراء" (٦٠٦).

وذهب الكوفيون إلى أنها ممنوعة من الصرف، حيث "أجاز الكوفيون أن تكون الألف للتأنيث، وتمسكوا بقوله عز وجل: (مَنْ طُورَ سِيَاء) (٦٠٧) في قراءة الكسر" (٦٠٨)، وإنما منعه من الصرف للتأنيث والعلمية، أي أنه اسم بقعة، أو للعجمة والعلمية" (٦٠٩).

وقد ردَّ البصريون هذا القول واعترضوا عليه بقولهم: "ليس امتناعها من

الصرف من أجل أنها للتأنيث، إنما ذلك من أجل أنها ذهب بها إلى الأرض أو البقعة^(٦١٠).

فقولهم هذا يعني أن امتناعها من الصرف جاء "لمعنى البقعة أو الأرض فاجتمع فيه التعريف والتأنيث"^(٦١١)، وعلى هذا "لا حجة للكوفيين في قوله تعالى: (مِنْ طُورٍ سَيْنَاءٍ) ؛ لأن فعلاء غير مصروف؛ لأنه اسم بقعة علم فلم ينصرف لذلك"^(٦١٢). ولوجود هذا الخلاف فقد روي قول الشاعر:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٌ^(٦١٣)
"بزياءٍ مَجْهَلٍ بإضافة الزِيَاءِ إلى المجهل وبكسر الزاي"^(٦١٤)، "ولا يجوز غير ذلك عند البصريين؛

لأن همزة (بزياء) للإلحاق، تلتحق بنحو حملاق وسرداح"^(٦١٥). كما "يروى (بزياءٍ مَجْهَلٍ) بفتح الهمزة، فيكون (مجهل) بهذه الرواية صفة لزياء، ولم يجز البصريون ذلك"^(٦١٦).

بعد هذا العرض يمكن للبحث إثبات ما يلي:

(١) "كل فعلاء في الكلام لا ينصرف"^(٦١٧)، وذلك للتأنيث، حيث تكون الهمزة للتأنيث في فعلاء المفتوحة الفاء"^(٦١٨)، و"كل فعلاء وفعلاء مصروف"^(٦١٩)؛ لأن الألف الممدودة فيهما ليست للتأنيث، وإنما للإلحاق"^(٦٢٠).

(٢) انتقد ابن جني عبارة المازني التي يقول فيها: "وأما القيقاء والزياء فبمنزلة العلباء؛ لأنه ليس في الكلام فعلاء مما لامه من موضع عينه إلا مصدرًا"^(٦٢١)، حيث قال ابن جني: "ليس في الكلام فعلاء إلا مصدرًا، يريد: فعلاً المضعف، ولو لم يُرد المضعف لكان خطأً منه؛ لوجود أسماء كثيرة على فعلاء"^(٦٢٢).

(٣) يؤيد البحث أن تكون (الزياء)، و(السيساء)، و(القيقاء) على وزن فعلاء، حيث إن الهمزة ... زائدة بمنزلة الأصل منقلبة عن ياء، تلتحق آخر الكلمة

للإحراق، فتقلب همزة لوقوعها طرفاً^(٦٢٣)، وعلى هذا تكون هذه الكلمات مصروفة وليست ممنوعة من الصرف، وهي من المفكوك وجذورها اللغوية هي: (ز ي ز)، و(س ي س)، و(ق ي ق) - والله أعلم-

المبحث الثامن: الإعراب والبناء في المفكوك:

اختلف النحاة في العدد المركب (ثالث عشر) هل يكون بالنصب في الجزأين أو بالرفع في الأول والنصب في الثاني؟ فذهب أهل الكوفة إلى جواز الرفع والنصب، فيقولون: " هو ثالثُ عَشْرَ، وثالثَ عَشْرَ بالرفع والنصب إلى تسعة عشر"^(٦٢٤).

وقد نسب ابن بري هذا المذهب إلى الجوهري، واعترض عليه بقوله: "وقول الجوهري ... (هذا ثالثُ عَشْرَ وثالثَ عَشْرَ) بضم التاء وفتحها إلى تسعة عشر وهم"^(٦٢٥)، "وأهل الكوفة يجيزونه، وهو عند البصريين غلط"^(٦٢٦)، ف "لا يجيزه البصريون إلا بالفتح؛ لأنه مركب"^(٦٢٧)، وإلى هذا ذهب الكفوي أيضاً^(٦٢٨). والظاهر عندي هو مذهب البصريين، فيكون "بفتح الثالث على أنه مركب مع عشرة، وكذا الرابع عشر ونحوه، ولا يجوز فيه الضم"^(٦٢٩).

المبحث التاسع : العربية والعجمة في المفكوك:

اختلف النحاة في عدد من الكلمات من حيث العربية أو العجمة فيها، وهذه الكلمات هي: التشويش، والمشوَّش، والتشَّوَّش، والتشَّوش، وشوَّش، وشوَّش، حيث ذهب بعضهم إلى أنها ليست من الكلام العربي، فهي لحن، وفي هذا يقول أبو بكر الأنباري: "وقول العامة: قد شوَّشتُ الشيء وشيء مشوش ... لا أصل لشوشت في كلام العرب، والصواب: هوَّشت الشيء، وشيء مُهوَّش"^(٦٣٠)، وواقفه الفيروزآبادي الذي قال: "التشويش، والمشوَّش، والتشوش، كلها لحن"^(٦٣١)، وورد في اللسان: "إنه لا أصل له في العربية، وإنه من كلام المولدين، وأصله التهويش، وهو التخليط"^(٦٣٢). ومن ناحية أخرى فقد ذهب الجوهري إلى أن التشويش كلمة عربية، حيث قال الجوهري في ترجمة

(ش ي ش): التشويش: التخليط، وقد تشوش عليه الأمر^(٦٣٣)، ووافقه الرازي^(٦٣٤). وقد اعترض الفيروزآبادي على هذا القول، ونجد هذا الاعتراض في قوله: "التشويش، والمشوش، والتشوش كلها لحن، ووهم الجوهري، والصواب: التهويش، والمهوش، والتهوش، والتشوش: التهاوش"^(٦٣٥). والظاهر عندي أن هذه الكلمات عربية من وجهين، هما:

الوجه الأول: أنه يجوز أن تُحمَل على إبدال الهاء شيئاً، فهذا أولى من أن يقال فيها إنه لحن، وإنما جاز إبدال الهاء شيئاً لتوفر شروط الإبدال الصوتي، حيث تقاربت "اللفظتان في لغتين لمعنى واحد"^(٦٣٦)، حتى إنهما لم "يختلفا إلا في حرف واحد"^(٦٣٧)، بالإضافة إلى الاتفاق بين الصوتين في معظم الصفات^(٦٣٨)، فكلاهما صوت مهموس، واحتكاكي، ومنفتح، ومستقل، ومرفق، ومصمت.

الوجه الثاني: الاستعمال الشائع الحديث، حيث يقال: "شوش الطلاب على المحاضر"^(٦٣٩)، و"المعنى: أحدثوا ضوضاء"^(٦٤٠)، فهذا المعنى موافق لمعنى "هوش"؛ ولذا فقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال (شوش) في هذا المعنى^(٦٤١)، وقد وصف الدكتور أحمد مختار عمر استعمال الفعل (شوش) بأنه استعمال صحيح^(٦٤٢)، أما الفعل (هوش) فهو فصيح مهمل^(٦٤٣)، وهذا هو الصواب - والله أعلم -

المبحث العاشر: اللغات في المفكوك:

أ - كلمة (المُنْتِن): وردت في هذه الكلمة خمس لغات، هي:

(١) "مُنْتِن، بضم الميم وكسر التاء"^(٦٤٤).

(٢) "مُنْتِن، بكسر الميم والتاء"^(٦٤٥).

(٣) "مُنْتِن، بضم الميم والتاء"^(٦٤٦).

(٤) "مُنْتِن، كقنديل"^(٦٤٧).

(٥) "مُنْتِن ... بفتح التاء"^(٦٤٨).

وفيما يلي دراسة لهذه اللغات بشيء من التفصيل:

أولاً: مُنْتِن: يقال إن كلمة "مُنْتِن من قولهم: أنتن" (٦٤٩)، وفي هذا يقول أبو عمرو الشيباني: "من قال: أنتن الشيء قال: مُنْتِن بضم الميم وكسر التاء" (٦٥٠). وقد رُذِّ هذا القول ووُصِف بأنه لحن، حيث قال ابن جنبي: "فأما من قال إن مُنْتِنًا من قولهم أَنْتَن ... فإن ذلك لكنة منه" (٦٥١).

ثانياً: مِنتِن: وردت فيها ثلاثة أقوال على النحو الآتي:

(١) قيل: "مِنتِن من قولهم: نُنْتِن الشيء" (٦٥٢)، وفي هذا يقول أبو عمرو الشيباني: "من قال نُنْتِن الشيء قال: هو مِنتِن بكسر الميم والتاء" (٦٥٣)، وتابعه على ذلك ابن قتيبة (٦٥٤)، وهو مذهب كراع النمل حيث قال: "نُنْتِن فهو مِنتِن، لم يأت في الكلام فَعْل فهو مُفْعِل إلا هذا، وليس ذلك بشيء" (٦٥٥). وقد رُذِّ هذا القول، حيث اعترض عليه النحاة، وجاءت اعتراضاتهم كالاتي:

قال الزبيدي معترضاً على أبي عمرو الشيباني وابن قتيبة: "وليس لما قالاه وجه في العربية، ولا أصل له في الصواب، ومِنتِن على ما أعلمتك مصروف عن مُنْتِن للعلة المذكورة، وليس بأصل من الأبنية نفسها فيقال فيه إنه من نُنْتِن" (٦٥٦).

وقال ابن جنبي: "فأما من قال: إن ... مِنتِن من قولهم: نُنْتِن الشيء، فإن ذلك لكنة منه" (٦٥٧).

وقال ابن سيده: "هذا غلط من أبي عمرو، والأصل في هذه الكلمة: أنتن الشيء فهو مُنْتِن، وهي بلغة أهل الحجاز" (٦٥٨). وقال ابن القطاع: "مِنتِن، وهو من أنتن ... ولا تلتفت إلى قول ابن قتيبة في قوله: من قال: مِنتِن أخذه من (نُنْتِن)، فهذا غلط فاحش، وقد غلط فيه جماعة من العلماء قبله؛ لأنه يلزمهم على هذا القول أن يقولوا من (حَبِث): مَحْبِث، ومن حَسُن مَحْسِن، وهذا لا يقوله أحد، وليس في الكلام مِفْعِل" (٦٥٩).

(٢) ذهب الأخفش إلى أن (المُنْتِن) من (أنتن)، حيث قال: "قالوا في

بعض الكلام في (المُنْتِن): مُنْتِن، وإنما هي من (أنتن)، فهو مُنْتِن مثل: أكرم فهو مُكْرِم، فكسروا الميم لكسرة التاء^(٦٦٠)، ووافقه ابن القطاع بقوله: "وعلى مَفْعِل نحو: مَنخِر ومُنْتِن، وهو من أنتن، وإنما كسروا الميم لكسرة التاء، رأوا أن الخروج من كسر إلى كسر أخف من ضم إلى كسر"^(٦٦١)، كما وافقهما الرازي حيث قال: "وأنتن فهو مُنْتِن ومُنْتِن بكسر الميم إبتاعاً للتاء"^(٦٦٢)، وهذا مذهب سيبويه الذي يقول: "وأما الذين قالوا: مِغيرة ومِعين فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة كما قالوا: مُنْتِن"^(٦٦٣).

يتضح من ذلك أنه قد "كسرت الميم إبتاعاً للتاء؛ لأن مَفْعِلًا ليس من الأبنية"^(٦٦٤)، وهذه لغة "طائفة من العرب جُلهم من تميم، يقولون: شيء مُنْتِن فيتبعون الكسر الكسر"^(٦٦٥).

٣) "قيل: مُنْتِن كان في الأصل: مُنْتِن، فحذفوا المدة ... والقياس أن يقال: نَنْتْن فهو نانتن، فتركوا طريق الفاعل، وبنوا منه نعتاً على مَفْعِيل، ثم حذفوا المدة"^(٦٦٦). وقد ردَّ الزبيدي هذا القول حيث قال: "وذكر بعضهم أن مُنْتِنًا محذوف من مُنْتِن على مثال مَفْعِيل، ولم أر له نظيراً"^(٦٦٧).

ثالثاً: مُنْتِن: "ضم بعضهم التاء، فقال: مُنْتِن لضمه الميم"^(٦٦٨).

رابعاً: مُنْتِن: "قالوا: مُنْتِن إبتاعاً للكسرة الكسرة"^(٦٦٩).

خامساً: مُنْتِن: قال الزبيدي: "ويقولون: هو مُنْتِن الرائحة بفتح التاء"^(٦٧٠).

وقد ردَّ هذا القول بأن "الصواب: مُنْتِن بكسر التاء؛ لأنه من أنتن"^(٦٧١)، واعترض عليه ابن هشام اللخمي أيضاً بقوله: "فأما مُنْتِن بضم الميم وفتح التاء فلحن"^(٦٧٢).

بعد هذا العرض يمكن أن أعرض الملاحظات الآتية: (١) ليس في الكلام مَفْعِل بكسر الميم والعين إلا حرفان قالوا: مَنخِر ومُنْتِن^(٦٧٣)، وعَلَّق الزبيدي على ذلك حيث رفض أن يكون في الكلام (مُنْتِن) بقوله: "وليس في الكلام مَفْعِل أصلاً إلا مَنخِر، وقد اضطرب سيبويه فيه، فقال مرة: إنه مَفْعِل

- أصلاً، ومرة قال: إنه بمنزلة مُنْتِنٍ مصروف إلى الكسر من مُنْخَرٍ^(٦٧٤).
- (٢) ذهب ابن جني إلى أن ضم الميم في (المُنْتِن) وكسر التاء هو الأصل، حيث رتّب درجات الفصاحة في هذه اللغات بقوله: "أما مُنْتِن فهو الأصل، ثم يليه: مُنْتِن، وأقلها: مُنْتِن"^(٦٧٥).
- (٣) جعل البغدادي ضم الميم وكسر التاء في (المُنْتِن) هو القياس، حيث قال: "قيل: مُنْتِن، فأتبعوا الميم التاء، والقياس: الضم"^(٦٧٦).

ب- كلمة (اليد):

"اليَدُ لغة في اليد المخففة"^(٦٧٧)، و"اليدا لغة في اليد جاء متمماً على فَعَل"^(٦٧٨)، وفي هذا يقول الفيروزآبادي: "وفيها لغات: اليد بالتخفيف، واليد بالتشديد، واليدين كفتى، واليده"^(٦٧٩).

الخاتمة:

توصل البحث في نهاية هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: أثبت البحث أن للأسماء والأفعال المفكوكة قضايا كثيرة، تتوعت بين تحديد الجذر اللغوي لها، والإبدال الصوتي في حروفها، بالإضافة إلى التذكير والتأنيث فيها، والجمع، والإدغام، والنسب، والإعراب والبناء، والصرف والمنع من الصرف، واللغات في المفكوك، والعربية والعجمة فيه، وهذه القضايا تدل على أن المفكوك باب واسع في العربية.

ثانياً: أثبت البحث أن الإبدال الصوتي وقع بين حروف المفكوك الثلاثي والمفكوك الرباعي بصورة أكبر من المفكوك الخماسي، حيث ورد الإبدال في المفكوك الخماسي في صورة واحدة فقط، هي الإبدال بين الفاء والميم في (شفشليق) و(شمشليق)، وتمثلت مظاهر الإبدال في المفكوك الرباعي في سبعة مظاهر فقط، هي: الإبدال بين الهاء والميم، والإبدال بين الميم والنون، والإبدال بين الباء والفاء، والإبدال بين الباء والميم، والإبدال بين الحاء والحاء، والإبدال بين الدال والزاي، والإبدال بين الراء والنون، أما

مظاهر الإبدال الصوتي في المفكوك الثلاثي فقد تمثلت في ستة عشر مظهرًا .

ثالثًا: أثبت البحث أن الإبدال الصوتي يمكن أن يحدث بين حرفين متماثلين، وذلك يعد خلًا لما اتفق عليه النحاة من أن الإبدال الصوتي لا بد أن يكون في حرف واحد، حيث وقع الإبدال بين جيمين وقافين في (الجرس والقرقس)، كما وقع بين خاءين وهاءين في (الخوخة والهوهاة) دون تغيير في المعنى.

رابعًا: انتقد البحث مجموعة من عبارات بعض الصرفيين وأصحاب المعاجم، وعلماء القراءات، ومن ذلك ما يأتي :

أ - اعترضتُ على قول أبي بكر بن مجاهد بأن "التابوت بالتاء قراءة الناس جميعًا"؛ لأن قوله (جميعًا) ينفي وجود لغة أخرى في (التابوت)، ولذا فالصواب أن يقال: إن التابوت بالتاء لغة قریش، وباللهاء لغة الأنصار، أو يقال: إن التابوت بالتاء لغة لبعض العرب.

ب- يأخذ البحث على ابن يعیش قوله عن كلمة (الثالي) التي وردت في قول الشاعر:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا النَّالِي

"أبدل من التاء الثانية ياء كأنه كره باب (سلس) و(فلق)؛" وذلك لأن قوله هذا يوحي بوجود جذر لغوي هو (ث ل ي)، وهذا ليس بصواب، فلم يذكره أحد من أصحاب المعاجم، والصواب أن الياء بدل عن التاء، والأصل هو (الثالث)، فهو مفكوك من (ث ل ث).

ت- يأخذ البحث على ابن القطاع قوله إنه "ليس في الكلام فاعول"، حيث أثبت البحث وجود كلمات كثيرة على وزن فاعول ذكرها النحاة مثل: جاسوس، وتابوت، وفاروق، وياقوت، وغيرها.

ث- اعترضتُ على عبد القادر البغدادي حين قال: "اليد مؤنثة، تصغيرها:

يدية، يرد إليها في التصغير ما نقص منها؛ وذلك لأن الدليل على أن اللام ياء هو ظهور الياء في التثنية، والجمع والفعل، أما التصغير على (يدية) فلا يعد دليلاً؛ لأنها لو كان الأصل فيها الواو لجااء التصغير على (يدية) أيضاً.

خامساً: تحقيق آراء بعض النحاة، ومن ذلك : تصحيح ما ذكره العكبري حين نسب إلى الأخفش المذهب القائل بوجوب المنع من الصرف في الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علماً غير أعجمي، حيث أثبت البحث أن الأخفش قد أجاز الصرف وعدم الصرف في موضع، ورجح الصرف في موضع آخر، مما يدل على أن الأخفش لم يمنع الصرف في (دعد) وأمثالها، وإنما صاحب هذا المذهب هو الزجاج.

سادساً: أثبت وجود تعدد في آراء بعض النحاة وأصحاب المعاجم في الجذر اللغوي لبعض الكلمات المفكوكة، ومنها :

أ- ذكر ابن سيده كلمة (الألاءة) في مادة (أ ل أ)، فجعلها من المفكوك، كما ذكرها في مادة (أ ل ي)، فخرجت عن المفكوك.

ب- ذكر الزمخشري كلمة (التابوت) في مادة (ت ب ت)، فجعلها من المفكوك، كما ذكرها في مادة (ت و ب)، فخرجت عن المفكوك.

ت- ذكر ابن منظور الفعل (أثأت) في مادة (أ ث أ)، فجعله من المفكوك، كما ذكره في مادة (ث أ ث أ)، فجعله من المضعف الرباعي.

ث- ذكر ابن منظور كلمة (الألاءة) في مادة (أ ل أ)، فجعلها من المفكوك، كما ذكرها في مادة (أ ل و)، وفي مادة

(أ ل ي)، فخرجت عن المفكوك.

ج- وضع ابن منظور كلمة (التابوت) في مادة (ت ب ت)، فجعلها من المفكوك، كما وضعها في مادة (ت ب هـ)، وفي مادة (ت و ب)، فخرجت بذلك عن المفكوك.

ح- وضع ابن منظور كلمة (الْحِرَ) في مادة (ح ر ح)، فجعلها من المفكوك، كما وضعها في مادة (ح ر ر)، فجعلها من المضعف الثلاثي.

خ- ذكر الفيروزآبادي كلمة (التابوت) في مادة (ت ب ت)، فجعلها من المفكوك، كما ذكرها في مادة (ت و ب) فخرجت عن المفكوك.

سابعًا: أثبت البحث وجود اضطراب في مذهب ابن سيده في كلمة (أجأ) من حيث التذكير والتأنيث، حيث ذهب إلى أنها كلمة مؤنثة فقط في كتابه المخصص، أما في كتابه (المحكم) فقد ذكر أنها تذكر وتؤنث.

ثامنًا: أثبت وجود اضطراب في مذهب ابن هشام الأنصاري في كلمة (دعد) وأمثالها من حيث الصرف وعدمه، فذهب في شرح قطر الندى إلى أنه يجوز فيها الصرف وعدم الصرف دون ترجيح واحد منهما، أما في شذور الذهب فقد رجح المنع من الصرف فيها.

تاسعًا: خالف البحث مجموعة من آراء عدد من النحاة والصرفيين واللغويين القدامى والمحدثين، ومن ذلك ما يأتي:

أ- أثبت البحث أن كلمة (الواو) من المفكوك الثلاثي (و ي و)، خلافًا للأخفش الذي جعلها من مادة (و و و)، وخلافًا لثعلب الذي جعلها من مادة (و و ي).

ب- أثبت البحث أن (الأضرط) يأتي بمعنى (الأطرط)، خلافًا للأصمعي الذي ذهب إلى أن (الأضرط) غلط، وأن الصواب هو (الأطرط).

ت- أثبت البحث أن (الرُّحزب) و(الرُّحزب) بالحاء والحاء بمعنى واحد، خلافًا لأبي عبيد القاسم بن سلام الذي ذهب إلى أن الحاء في الكلمة تعد تصحيفًا، وخلافًا لابن سيده الذي اقتصر على (الزحزب) بالحاء فقط.

ث- أثبت البحث أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علمًا غير أعجمي نحو (دعد)، فإنه يجوز فيه الصرف والمنع من الصرف، خلافًا للزجاج الذي ذهب إلى أنه ممنوع من الصرف وجوبًا.

ج- أثبت البحث أن كلمة (الأبءة) من المفكوك، ومادتها (أ ب أ)، خلافًا لابن

السراج والجوهري.

ح- أثبت البحث أن كلمة (أجأ) يجوز فيها التذكير والتأنيث، خلافاً للأنباري، والفيروزآبادي، والعيني، حيث اقتصروا على أنها مؤنثة.

خ- أثبت البحث أن الكلمات: (التشويش)، و(التشوش)، و(التشاوش)، و(المشوش)، هي كلمات عربية فصيحة، خلافاً للأنباري والفيروزآبادي، حيث ذهب إلى أنها لحن.

د- أثبت البحث أن (القرقف) بمعنى (القرقب)، خلافاً للأزهري الذي ذهب إلى إنكار (القرقف) بالفاء.

ذ- أثبت البحث أن الهمزة في (الأشياء) و(الألاء) أصلية وليست منقلبة، خلافاً للجوهري.

ر- أثبت البحث أن (التابوت) من المفكوك، ومادته (ت ب ت)، خلافاً للجوهري وابن سيده.

ز- أثبت البحث أن العدد (ثالث عشر) يكون بفتح الثالث دائماً على أنه عدد مركب، ولا يجوز فيه الضم، خلافاً للكوفيين والجوهري، حيث يجيزون ذلك.

س- أثبت البحث أن (الفيفاء) من المفكوك الثلاثي (ف ي ف)، خلافاً لابن الشجري الذي جعلها من المضعف الرباعي.

ش- أثبت البحث أن (الزِّيْزاة) من المفكوك الثلاثي (ز ي ز)، خلافاً للأستاذ إبراهيم مصطفى، والأستاذ عبد الله أمين، حيث ذهب إلى أنها من مادة (ز و ي).

ص- أثبت البحث أن لام (اليد) ياء، خلافاً للأستاذ محمود صافي الذي ذهب إلى أن لامها واو.

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على النبي المجتبي والرسول المصطفى وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الهوامش:

- (١) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمرادي ٢ / ٨٩٣
- (٢) أمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢ ، وشرح الملوكي في التصريف ص ٢٥٥ و٤٣٢، وسفر السعادة وسفير الإفادة ١/٤٩٧-٤٩٨
- (٣) انظر قوله في لسان العرب (أ ب أ) ١/٤٥
- (٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٧٠
- (٥) انظر: اللسان (أ ب أ) ١/٤٥
- (٦) القاموس المحيط ص ٣٣
- (٧) السابق نفسه
- (٨) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٧٠
- (٩) المخصص لابن سيده ٥/٦٠، قال الفيروز: " الأباءة كعباءة: القصبة". القاموس المحيط ص ٣٣
- (١٠) سر صناعة الإعراب ١/٧٠
- (١١) انظر: اللسان (أ ب أ) ١/٤٥، والقاموس المحيط ص ٣٣
- (١٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها للقيسي ٢/٦٦٦
- (١٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/٣١١
- (١٤) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص ١٧٦
- (١٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٤٣
- (١٦) الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء ٢/١٦٩، وأبو الفداء هو الملك المؤيد إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة، عالم باللغة والنحو والأدب، من كتبه: " المختصر في أخبار البشر" وغيرها، توفي سنة (٧٣٢هـ)، انظر: الأعلام للزركلي ١/ ٣١٩
- (١٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٤٥
- (١٨) انظر: اللسان (أ ب أ) ١/٧٤، والقاموس المحيط ص ٣٣
- (١٩) انظر: الأفعال لابن القوطية ص ١٨٠
- (٢٠) السابق نفسه

(٢١) انظر: الأفعال للسرقسطي ١/ ١١٤

(٢٢) السابق نفسه

(٢٣) انظر: اللسان (أ ث أ) ١/ ٧٤

(٢٤) القاموس المحيط ص ٣٣

(٢٥) اللسان (أ ث أ) ١/ ٧٤

(٢٦) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣

(٢٧) انظر: اللسان (ث أ ث أ) ١/ ٦٤٩

(٢٨) القاموس المحيط ص ٣٣

(٢٩) هو الحسن بن محمد بن حيدر العدوي الصاغاني، أعلم أهل عصره في اللغة، كان فقيهاً، محدثاً، من كتبه: (الأضداد)، وغيره. توفي سنة (٦٥٠هـ). انظر: الأعلام

٢١٤/٢

(٣٠) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣

(٣١) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٥٩

(٣٢) السابق نفسه، وانظر: المخصص ٧/ ٣٢٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٠، والقاموس

المحيط ص ٣٣

(٣٣) المخصص ٧/ ٣٢٤

(٣٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٧١

(٣٥) الكتاب ٣/ ٤٥٩

(٣٦) المخصص ٥/ ١٤٣، وانظر: دقائق التصريف للمؤدب ص ٢٦٧، واللسان (أ ش أ)

١٥٦/١

(٣٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٦٦٦

(٣٨) المخصص ٧/ ٣٢٤

(٣٩) ذكرت معنى الأباة ومعنى (أثأت) في الصفحات السابقة، و(أثأة) كحمزة: اسم امرأة، و(أجأ) كجعل: فعل بمعنى هرب، وتكون (أجأ) اسم جبل. انظر: القاموس المحيط

٣٣، وسيأتي الحديث عن (أجأ) اسماً في مبحث التنكير والتأنيث في المفكوك.

(٤٠) انظر: المخصص ٥/ ١٤٣

- (٤١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٥٩/١٢
- (٤٢) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣
- (٤٣) السابق نفسه
- (٤٤) انظر فهارس المخصص ٦/٨
- (٤٥) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣
- (٤٦) المخصص ١٤٣/٥، وانظر: المخصص ٣٢٥/٧
- (٤٧) المخصص ١٤٣/٥
- (٤٨) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣
- (٤٩) تحدثت عن كلمة (الأبءة) فى الصفحات السابقة.
- (٥٠) انظر: سر صناعة الإعراب ٧١/١
- (٥١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥٩/١٢
- (٥٢) انظر: المخصص ٣٢٥/٧
- (٥٣) انظر: اللسان (أ ل أ) ١٨٥/١
- (٥٤) انظر: اللسان (أ ل و) ٢٠٠/١-٢٠٤
- (٥٥) انظر: اللسان (أ ل ي) ٢٠٤/١
- (٥٦) المخصص ٢١١/٥، واللسان (أ ل أ) ١٨٥/١، والقاموس المحيط ص ٣٣
- (٥٧) اللسان (أ ل ي) ٢٠٤/١
- (٥٨) المحكم والمحيط الأعظم ٥٩/١٢
- (٥٩) اللسان (أ ل ي) ٢٠٤/١
- (٦٠) المخصص ٢١٢/٥
- (٦١) القاموس المحيط ص ٣٣
- (٦٢) انظر: مجمل اللغة لابن فارس ٨٢/١
- (٦٣) انظر: المخصص ٣٢٣/٧، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٥٠/١٢
- (٦٤) انظر: تهذيب الصحاح للزنجاني ٥/١
- (٦٥) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣
- (٦٦) السابق نفسه

- (٦٧) اللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٦٨) السابق نفسه ، وانظر: المخصص ٢٤٢/٥
- (٦٩) سورة عبس ، الآيات (٢٧) و(٢٨) و(٢٩)
- (٧٠) اللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٧١) انظر: سر صناعة الإعراب ٧٠/١
- (٧٢) انظر: الفوائد والقواعد ص768، والثمانيني هو عمر بن ثابت، النحوي ، الضرير، أخذ عن ابن جني ، من كتبه : (شرح للمع) وغيره ، توفي سنة (442هـ). انظر: الأعلام 5/43
- (٧٣) انظر: المخصص ٢٤٢/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٥٠/١٢
- (٧٤) انظر: تهذيب الصحاح ٥/١
- (٧٥) انظر: اللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٧٦) انظر: المخصص ٣٢٣/٧
- (٧٧) المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٠/١٢، واللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٧٨) القاموس المحيط ص٣٣
- (٧٩) مجمل اللغة ٨٢/١
- (٨٠) المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٠/١٢، والمخصص ٣٢٣/٧
- (٨١) تهذيب الصحاح ٥/١
- (٨٢) انظر: اللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٨٣) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٧٠/٥
- (٨٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٠/١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/١٠
- (٨٥) المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٠/١٢، واللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٨٦) الفوائد والقواعد ص٧٦٨
- (٨٧) اللسان (أ و أ) ٢٦٦/١، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٠/١٢
- (٨٨) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص٢٠١
- (٨٩) اللسان (أ و أ) ٢٦٦/١
- (٩٠) سورة البقرة، آية (٢٤٨)
- (٩١) سورة طه، آية (٣٩)

- (٩٢) كتاب الشوارد للصغاني ص ١١
- (٩٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني 1/489 وانظر: الدر المصون 2/523 وإعراب القرآن للنحاس ص 175
- (٩٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/١
- (٩٥) اللسان (ت و ب) ٦٣٦/١
- (٩٦) الدر المصون ٥٢٣/٢
- (٩٧) المحتسب لابن جني ١٢٩/١
- (٩٨) السابق نفسه
- (٩٩) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري 1/321، وأساس البلاغة ص 85
- (١٠٠) انظر: اللسان (ت ب ت) ٥٨٨/١
- (١٠١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٩٨/١
- (١٠٢) القاموس المحيط ص ١٤٨
- (١٠٣) هو زكريا بن محمد الأنصاري، المصري، الشافعي، شيخ الإسلام، كان قاضياً، ومفسراً، من كتبه: (فتح الرحمن)، وغيره. توفي سنة (٩٢٦هـ). انظر: الأعلام ٤٦/٣، وانظر رأيه في كتابه: إعراب القرآن ص ١٠٢
- (١٠٤) انظر فهرس كتاب الشوارد في اللغة ص ٢٣٠
- (١٠٥) السابق نفسه
- (١٠٦) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ١٨٣
- (١٠٧) انظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه ٧/٢
- (١٠٨) التبيان في إعراب القرآن ١٩٨/١، وانظر: الدر المصون ٥٢٣/٢
- (١٠٩) السابق نفسه، وانظر: الكشاف ٣٢١/١
- (١١٠) الكشاف ٣٢١/١، والدر المصون ٥٢٣/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/١
- (١١١) انظر: اللسان (ت و ب) ٦٣٦/١، و(ت ب ت) ٥٨٨/١
- (١١٢) انظر: الكشاف ٣٢١/١، والدر المصون ٥٢٣/٢
- (١١٣) القاموس المحيط ص ٦٢

- (١١٤) انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش ٣٢٠/١
- (١١٥) الدر المصون ٥٢٣/٢
- (١١٦) الدر المصون ٥٢٢/٢، وانظر: الكشاف ٣٢١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/١
- (١١٧) الدر المصون ٥٢٢-٥٢٣/٢
- (١١٨) اللسان (ت ب ت) ٥٨٨/١
- (١١٩) اللسان (ت و ب) ٦٣٦/١
- (١٢٠) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٠١/٤
- (١٢١) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ١٢٥/٦
- (١٢٢) الدر المصون ٥٢٣/٢
- (١٢٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/١
- (١٢٤) السابق نفسه
- (١٢٥) انظر: اللسان (ي ق ت) ٤٦٠/٩ ، والقاموس المحيط ص ١٦٣، وتهذيب الصحاح ١٢٢/١
- (١٢٦) تهذيب الصحاح ١٢٢/١، واللسان (ي ق ت) ٤٦٠/٩
- (١٢٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/١
- (١٢٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ٦٦٦/٢
- (١٢٩) انظر: أساس البلاغة ص ٨٥
- (١٣٠) انظر: الكشاف ٣٢١/١
- (١٣١) انظر: اللسان (ت ب ت) ٥٨٨/١
- (١٣٢) انظر: اللسان (ت ب هـ) ٥٩٤/١
- (١٣٣) انظر: اللسان (ت و ب) ٦٣٦/١
- (١٣٤) انظر: القاموس المحيط ص ١٤٨
- (١٣٥) انظر: القاموس المحيط ص ٦٢

(١٣٦) هو أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي ، عالم بالقراءات ، من كتبه : (كتاب القراءات الكبير) ، وغيره. توفي سنة (٢٤٥هـ)، وقيل سنة (٣٢٤هـ). انظر: الأعلام

٢٦١/١

(١٣٧) المحتسب ١٢٩/١

(١٣٨) انظر: الدر المصون ٥٢٣/٢، والشوارد ص ١١، والقاموس المحيط ص ١٤٨

(١٣٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، ص ٣٠٤

(١٤٠) انظر: الكتاب ٢٤٩/٤

(١٤١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٦

(١٤٢) انظر: الكناش في فني النحو والصرف ٣٩٢/١

(١٤٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١٢٤/١

(١٤٤) السابق نفسه

(١٤٥) السابق نفسه

(١٤٦) اللسان (ج ر ج) ٨١/٢

(١٤٧) انظر: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى، ٤٨٥/١٠، وأبو زيد هو سعيد بن أوس

بن ثابت الأنصاري، من نحاة البصرة، غلبت عليه اللغة والنوادر، من كتبه: (الهمز)،

وغيره. توفي سنة (٢١٥هـ). انظر: الأعلام ٩٢/٣

(١٤٨) انظر: اللسان (ج ر ج) ٨١/٢، وابن دريد هو محمد بن الحسن بن دريد، عالم

لغوي، ومن أئمة اللغة والأدب، من كتبه: (الجمهرة)، و(تقويم اللسان)، وغيرهما. توفي

سنة (٣٢١هـ). انظر: الأعلام ٨٠/٦

(١٤٩) انظر: اللسان (ج ر ج) ٨١/٢، وأبو عمرو الزاهد هو محمد بن عبد الواحد

المعروف بـغلام ثعلب، إمام حافظ للغة، من كتبه: (شرح الفصيح)، وغيره. توفي سنة

(٣٤٥هـ) وقيل سنة (٣٤٤هـ). انظر: الأعلام ٢٥٤/٦

(١٥٠) اللسان (ج ر ج) ٨١/٢

(١٥١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤٥٠/١

(١٥٢) السابق نفسه

(١٥٣) السابق نفسه

- (١٥٤) تهذيب اللغة ٤٨٤/١٠
- (١٥٥) هو أبو الفضل العباس بن الفرّج الرياشي النحوي، كان عالمًا نحويًا، ولغويًا، ثقة، عارفًا بأيام العرب، من كتبه: (كتاب الخيل)، وغيره. قتل سنة (٢٥٧هـ). انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٦٩، وبغية الوعاة ٢٧/٢
- (١٥٦) تهذيب اللغة ٤٨٤/١٠، وانظر: اللسان (ج ر ج) ٨٠/٢
- (١٥٧) اللسان (ج ر ج) ٨١/٢
- (١٥٨) السابق نفسه
- (١٥٩) السابق نفسه
- (١٦٠) انظر: تهذيب اللغة ٤٨٥/١٠
- (١٦١) اللسان (ج ر ج) ٨١/٢
- (١٦٢) تهذيب اللغة ٤٨٥/١٠
- (١٦٣) المخصص ٣٤٣/٥
- (١٦٤) هو الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم المغربي، وزير، من الدهاة، وكان من العلماء الأدياء، من كتبه: (السياسة)، وغيرها. توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: الأعلام ٢٤٥/٢
- (١٦٥) اللسان (ج ر ج) ٨١/٢
- (١٦٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٤٧/٧، والمخصص ٣٤٣/٥
- (١٦٧) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٣٢
- (١٦٨) انظر: مقاييس اللغة ٤٥٠/١، ومجلد اللغة ص ١٨٦
- (١٦٩) انظر: اللسان (ج ر ج) ٨١-٨٠/٢
- (١٧٠) انظر: القاموس المحيط ص ١٨٣
- (١٧١) انظر مادة (خ ر ج) في: المحكم ٤-٣/٦، واللسان ٥٣-٥٧/٣، والقاموس المحيط ص ١٨٥-١٨٦
- (١٧٢) انظر مخارج الحروف وصفاتها في: الكتاب ٤٣٣/٤-٤٣٦، وسر صناعة الإعراب ٤٨-٤٧/١ و ٦١-٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١٠-١٣٠، وعلم

- الأصوات للدكتور كمال بشر ص ١٧٤-٢١٣ و ص ٣٩٩ و ص ٤٠٣، ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ص ٣١٧-٣١٨
- (١٧٣) الخصائص الصوتية لقراءة عبد الله بن مسعود، للدكتور: رجب عثمان محمد ص ١٢
- (١٧٤) السابق نفسه
- (١٧٥) النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٣٦٦
- (١٧٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ١١/٤٦٣
- (١٧٧) اللسان (ح ر ح) ٢/٣٨٤، وانظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣/٤٣٣، و ٥/٤١٢
- (١٧٨) السابق نفسه
- (١٧٩) خزانة الأدب ١١/٤٦٣
- (١٨٠) السابق نفسه
- (١٨١) الكتاب ٣/٤٥١
- (١٨٢) السابق نفسه
- (١٨٣) شرح الملوكي فى التصريف ص ٤٣٢
- (١٨٤) السابق نفسه
- (١٨٥) انظر: الكتاب ٣/٤٥١
- (١٨٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٨٢
- (١٨٧) انظر: الأفعال لابن القوطية ص ٢١١
- (١٨٨) انظر: تهذيب اللغة ٥/٢١٤
- (١٨٩) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، ص ٢٩١
- (١٩٠) انظر: شرح الملوكي ص ٤٣٢
- (١٩١) انظر: تهذيب الصحاح ١/١٧٤
- (١٩٢) انظر: القاموس المحيط ص ٢١٦
- (١٩٣) انظر: خزانة الأدب ١١/٤٦٣
- (١٩٤) اللسان (ح ر ح) ٢/٣٨٤
- (١٩٥) تهذيب اللغة ٣/٤٣٣
- (١٩٦) اللسان (ح ر ح) ٢/٣٨٤

- (١٩٧) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٢٩١
- (١٩٨) انظر: تهذيب اللغة ٢١٤/٥
- (١٩٩) السابق نفسه
- (٢٠٠) السابق نفسه
- (٢٠١) اللسان (ح ر ح) ٣٨٤/٢
- (٢٠٢) اللسان (ح ر ر) ٣٩٣/٢
- (٢٠٣) اللسان (ح ر ح) ٣٨٤/٢
- (٢٠٤) شرح الملوكي في التصريف ص ٤٣٢
- (٢٠٥) اللسان (ح ر ح) ٣٨٤/٢
- (٢٠٦) انظر: المخصص ٣٦٠/٧، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢
- (٢٠٧) السابق نفسه
- (٢٠٨) الكتاب ٣٩٤/٤
- (٢٠٩) المنصف لابن جني ١٧٩/٢
- (٢١٠) أمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢
- (٢١١) انظر: المخصص ٣٦٠/٧
- (٢١٢) السابق نفسه
- (٢١٣) أمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢
- (٢١٤) المخصص ٣٦٠/٧
- (٢١٥) المنصف ١٧٩/٢-١٨٠
- (٢١٦) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٩٨/١٢، ومقاييس اللغة ٤/٤٦٦، ومجمل اللغة ص ٧٠٩، وتهذيب اللغة للأزهري ٥٨١/١٥، وتهذيب الصحاح ٥٥١/٢، ومختار الصحاح للرازي، ص ٢٩٩، واللسان ٢٠٩/٧
- (٢١٧) أمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢
- (٢١٨) المخصص ٤٠٥/٧
- (٢١٩) المحكم والمحيط الأعظم ١٩٨/١٢، واللسان (ف ي ف) ٢٠٩/٧

(٢٢٠) المخصص ٦٤٩/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ١٩٨/١٢، واللسان ٢٠٩/٧،

وتهذيب اللغة ٥٨١/١٥

(٢٢١) المنصف ٨٠/٣

(٢٢٢) المحكم والمحيط الأعظم ١٩٨/١٢، واللسان (ف ي ف) ٢٠٩/٧، وانظر: القاموس

المحيط ص ٨٤٣

(٢٢٣) المخصص ٣٥٩/٧

(٢٢٤) السابق نفسه

(٢٢٥) السابق نفسه

(٢٢٦) قال ابن سيده: " اللواء : الشدة والضر كاللأواء ". المحكم والمحيط الأعظم ١٢ /

٦١

(٢٢٧) المخصص ٣٥٩ / ٧

(٢٢٨) المنصف ٢١٤/٢

(٢٢٩) المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٥/١٢، وانظر: المنصف ٢١٤/٢

(٢٣٠) المنصف ٢١٤/٢

(٢٣١) هو الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة المجاشعي)، توفي سنة (215هـ) وقيل سنة

(210هـ). انظر: بغية الوعاة 1/497-498، وانظر مذهبه في: سر صناعة الإعراب

2/598، وسفر السعادة 1/495، والمساعد 4/23

(٢٣٢) سفر السعادة وسفير الإفاة ٤٩٥/١

(٢٣٣) شرح تسهيل الفوائد ٨٩٤/٢

(٢٣٤) سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢، وانظر: المنصف ٢١٤/٢، والمحكم ٢٥٥/١٢،

واللسان ٤٣١/٩

(٢٣٥) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٥/١٢، واللسان ٤٣١/٩

(٢٣٦) سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢

(٢٣٧) المنصف ٢١٤/٢

(٢٣٨) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢، وسفر السعادة ٤٩٥/١، والمساعد ٢٣/٤،

وشرح تسهيل الفوائد ٨٩٤/٢

- (٢٣٩) سفر السعادة وسفير الإفاضة ٤٩٥/١-٤٩٦
- (٢٤٠) المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٥/١٢
- (٢٤١) المنصف ٢/٢١٤، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٥/١٢، وقال ابن جني عن (ببّة): "هذه أصوات ليست توزن ولا تمثل بالفعل بمنزلة صه ومه ونحوها". سر صناعة الإعراب ٢/٦٠٠
- (٢٤٢) المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٤/١٢
- (٢٤٣) المنصف ٢/٢١٤
- (٢٤٤) سفر السعادة وسفير الإفاضة ٤٩٦/١
- (٢٤٥) سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٨-٥٩٩، وانظر في ذلك: المحكم ٢٥٥/١٢-٢٥٦، واللسان ٩/٤٣١-٤٣٢
- (٢٤٦) سفر السعادة وسفير الإفاضة ٤٩٧/١-٤٩٨
- (٢٤٧) سر صناعة الإعراب ٢/٦٠٠
- (٢٤٨) سفر السعادة وسفير الإفاضة ١/٤٩٨
- (٢٤٩) المحكم والمحيط الأعظم ١٢/٢٥٥، واللسان ٩/٤٣١
- (٢٥٠) المنصف ٢/٢١٤
- (٢٥١) السابق نفسه
- (٢٥٢) الأشباه والنظائر ١/٤٠
- (٢٥٣) سفر السعادة وسفير الإفاضة ١/٤٩٥
- (٢٥٤) انظر: القاموس المحيط ص ١٣٤٢
- (٢٥٥) السابق نفسه، والكلام موجود في حاشية القاموس المحيط
- (٢٥٦) المنصف ٢/٢١٥
- (٢٥٧) الكتاب ٤/٢٩١، وانظر: المنصف ١/١٣٩
- (٢٥٨) انظر: الكتاب ٤/٢٩١
- (٢٥٩) المنصف ١/١٣٩
- (٢٦٠) مقاييس اللغة ٥/١١٨، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢١
- (٢٦١) مقاييس اللغة ٥/١١٨

- (٢٦٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢١
- (٢٦٣) القاموس المحيط ص ١١٥٦
- (٢٦٤) انظر: الكتاب ٤/٢٧٣
- (٢٦٥) سر صناعة الإعراب ١/٤٣٢
- (٢٦٦) انظر: اللسان (ك ه م) ٧/٧٥٥
- (٢٦٧) انظر: الكتاب ٤/٢٧٣
- (٢٦٨) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٧٩
- (٢٦٩) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ١/٤٦٠
- (٢٧٠) السابق نفسه
- (٢٧١) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، ص ٦٢-٦٣
- (٢٧٢) اللسان (ه و هـ) ٩/١٦٨
- (٢٧٣) السابق نفسه
- (٢٧٤) القاموس المحيط ص ٣٣
- (٢٧٥) انظر: مخارج الحروف وصفاتها فى المصادر والمراجع المذكورة فى حديثي عن الخلاف عن كلمة (الجر).
- (٢٧٦) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٧٩، واللسان (ي د ي) ٩/٤٤٩
- (٢٧٧) اللسان (ي د ي) ٩/٤٤٨، وانظر: القاموس المحيط ص ١٣٤٧
- (٢٧٨) انظر: مخارج الحروف وصفاتها فى المصادر والمراجع المذكورة فى حديثي عن الخلاف فى كلمة (الجر).
- (٢٧٩) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٧٦، والمخصص ١/٢٩٦، واللسان (ي د ي) ٩/٤٤٥
- (٢٨٠) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٣٩-٢٤٠
- (٢٨١) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٧٦
- (٢٨٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٣٩
- (٢٨٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٣٩-٢٤٠

- (٢٨٤) المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٣/١١، وانظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ص ١٥
- (٢٨٥) الكامل للميرد ٩٦٩/٢
- (٢٨٦) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٢٨٧) مقاييس اللغة ١ / ٣٥٧
- (٢٨٨) اللسان (ت و ت) ٦٣٦/١
- (٢٨٩) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٠٨، وتهذيب الصحاح ١/١٠٥، ومختار الصحاح ص ٥٦
- (٢٩٠) اللسان (ت و ت) ٦٣٦/١
- (٢٩١) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي ص ٩٠
- (٢٩٢) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٢٩٣) المحكم ٤/٣٦٧
- (٢٩٤) لحن العوام للزبيدي ص ٢٩٥، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ٣٤٦
- (٢٩٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص ٣٤٦
- (٢٩٦) علم الأصوات ص ١٨٣
- (٢٩٧) الأبيات من الرجز المشطور. انظرها في: المحكم ١١/١١٧، وشرح الملوكي ص ٢٥٥، واللسان ١/٦٩١
- (٢٩٨) المحكم والمحيط الأعظم ١١/١١٧
- (٢٩٩) شرح الملوكي في التصريف ص ٢٥٥
- (٣٠٠) انظر: اللسان ١/٦٩٧، ومختار الصحاح ص ٦١، والقاموس المحيط ص ١٢٦٧، وفهارس المحكم والمحيط الأعظم ٣/١٠٣٦، وفهارس تهذيب اللغة ١٧/٢٩
- (٣٠١) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٠٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٨

- (٣٠٣) اللسان (د ر د) ٣/٣٣٠
- (٣٠٤) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٠٥) أساس البلاغة ص ٣٦٨
- (٣٠٦) اللسان (ز ل ز) ٤/٣٩٠
- (٣٠٧) اللسان (ع ل ز) ٦/٣٩٧
- (٣٠٨) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٠٩) مجالس ثعلب ١/٨٣
- (٣١٠) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣١١) اللسان (س و س) ٤/٧٤٧
- (٣١٢) الكامل للمبرد ٢/٢٨٢
- (٣١٣) المخصص ٦/٣٩٧
- (٣١٤) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣١٥) مقاييس اللغة ١/٣٥٨
- (٣١٦) إصلاح المنطق ص ٣٠١، وانظر: تهذيب اللغة ١٢/٢٨٢ والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٢٣٤
- (٣١٧) تهذيب اللغة ١٢/٢٨٢، وإصلاح المنطق ص ٣٠١
- (٣١٨) البيت من البحر الوافر. انظره في: إصلاح المنطق ص ٣٠١، وشرح الملوكي ص ٢٥٥، وتهذيب اللغة ١٢/٢٨٢
- (٣١٩) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٢٠) اللسان (ط ر ط) ٥/٥٨٥
- (٣٢١) اللسان (ض ر ط) ٥/٤٩٤

- (٣٢٢) السابق نفسه
- (٣٢٣) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٢٤) السابق نفسه
- (٣٢٥) المخصص ١٥٠/١
- (٣٢٦) القاموس المحيط ص٣٣
- (٣٢٧) السابق نفسه
- (٣٢٨) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٢٩) المحكم ١٩٩/١٢، واللسان (ث و ث) ٧٢٠/١ و (ف و ف) ١٩٠/٧، وانظر: المحكم ١٥٥/١١
- (٣٣٠) اللسان (ف و ف) ١٩٠ / ٧ .
- (٣٣١) مقاييس اللغة ٤ / ٤٦١ .
- (٣٣٢) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٣٣) السابق نفسه
- (٣٣٤) الأفعال لابن القوطية ص٢٣٣-٢٣٤
- (٣٣٥) السان (س ج س) ٥٠٠/٤
- (٣٣٦) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٣٧) مجمل اللغة ص٤٩٣
- (٣٣٨) اللسان (س د س) ٥٣٥/٤، وانظر: المفردات في غريب القرآن ص٢٣٤
- (٣٣٩) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٤٠) تهذيب اللغة ٥٢٥/٦، واللسان (ز ه ز م) ٤٢٢/٤، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٤٦/٤

- (٣٤١) اللسان (ز م ز م) ٤٠٧/٤
- (٣٤٢) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٤٣) المحكم والمحيط الأعظم ١٥٦/١٠
- (٣٤٤) اللسان (د ن ن) ٤٢٥/٣
- (٣٤٥) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٤٦) اللسان (د ن ن) ٤٢٥/٣
- (٣٤٧) انظر: سر صناعة الإعراب ١٨٥/١
- (٣٤٨) تهذيب اللغة للأزهري ٤١٨/٩، وانظر: كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ١١١/٣
- (٣٤٩) تهذيب اللغة ٤١٨/٩، واللسان (ق ر ق ف) ٣٣١/٧، والقاموس المحيط ص ٨٤٤
- (٣٥٠) القاموس المحيط ص ٨٤٤
- (٣٥١) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٥٢) السابق نفسه
- (٣٥٣) تهذيب اللغة ٤١٨/٩
- (٣٥٤) اللسان (ج ر ج ب) ٨١/٢، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤١١/٧
- (٣٥٥) اللسان (ج ر ج م) ٨١/٢
- (٣٥٦) اللسان (ق ه ق ب) و (ق ه ق م) ٥٢٥/٧، وتهذيب اللغة ٥٠٢/٦
- (٣٥٧) تهذيب اللغة ٤٤٠/١٠
- (٣٥٨) اللسان ٧٥١/٧
- (٣٥٩) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٦٠) السابق نفسه
- (٣٦١) اللسان (ز ح ز ب) ٣٤٧/٤
- (٣٦٢) اللسان (ز خ ز ب) ٣٥٣/٤

- (٣٦٣) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٦٤) السابق نفسه
- (٣٦٥) اللسان (ز ح ز ب) ٣٤٧/٤
- (٣٦٦) المحكم والمحيط الأعظم ٢٠٣/٥
- (٣٦٧) اللسان (د ه د ق) ٤٢٩/٣، و(ز ه ز ق) ٤٢٢/٤، وانظر: تهذيب اللغة ٥٠٠/٦
- (٣٦٨) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٦٩) اللسان (د ه ر) ٤٢٩/٣، وانظر: تهذيب اللغة ٥٢٩/٦
- (٣٧٠) السابق نفسه، وانظر: كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٦٤/١
- (٣٧١) تهذيب اللغة ٣٥٧-٣٥٦/٥
- (٣٧٢) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٧٣) السابق نفسه
- (٣٧٤) اللسان (ش ف ش ل ق) ١٤٤/٥، و(ش م ش ل ق) ١٨٨/٥، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٩٥/٦
- (٣٧٥) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٧٦) السابق نفسه
- (٣٧٧) ذكرت هذه الشروط في المبحث الثاني بعنوان: الإبدال الصوتي في حروف المفكوك.
- (٣٧٨) المخصص ١٤٩/٣
- (٣٧٩) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر)
- (٣٨٠) المخصص ٣٩٣/٧

- (٣٨١) اللسان (ش ي ش) ٢٤٧/٥
- (٣٨٢) اللسان (ص ي ص) ٤٤٣/٥
- (٣٨٣) القاموس المحيط ص ٦٢٣
- (٣٨٤) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٨٥) القاموس المحيط ص ١٢٥
- (٣٨٦) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٨٧) الخصائص الصوتية لقراءة عبد الله بن مسعود ص ١٢
- (٣٨٨) المحكم والمحيط الأعظم ٤٠٢/٧، واللسان (ج ر ج س) ٨١/٢
- (٣٨٩) اللسان (ق ر ق س) ٣٣١/٧
- (٣٩٠) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٩١) انظر: اللسان (خ و خ) ٢٤٤/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٦١٢/٧
- (٣٩٢) تهذيب اللغة ٦١٢/٧
- (٣٩٣) انظر: مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن الخلاف في كلمة (الجر).
- (٣٩٤) السابق نفسه
- (٣٩٥) مجمل اللغة ٨٩/١
- (٣٩٦) انظر: المخصص ٦٥١/٧
- (٣٩٧) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ص ٧٩
- (٣٩٨) انظر: القاموس المحيط ص ٣٣
- (٣٩٩) هو محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، مؤرخ ومحدث، من كتبه: المقاصد النحوية، و(طبقات الشعراء) ، وغيرهما. توفي سنة (٨٥٥هـ). انظر: الأعلام ١٦٣/٧
- (٤٠٠) خزنة الأدب ١٨٦/١١

(٤٠١) البيت من الطويل لامرئ القيس. انظره في: المخصص ٣٠٨/٧ و٦٥١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٩، وخزانة الأدب ١٨٨/١١، وإيضاح شواهد الإيضاح

للقيسي ٧٢٨/١

(٤٠٢) الكناش ٣٠٨/١

(٤٠٣) السابق نفسه

(٤٠٤) خزانة الأدب ١٨٨-١٨٧/١١

(٤٠٥) خزانة الأدب ١٨٦/١١

(٤٠٦) المحكم والمحيط الأعظم ٣٣١/٧

(٤٠٧) خزانة الأدب ١٨٧/١١

(٤٠٨) خزانة الأدب ١٨٨/١١

(٤٠٩) السابق نفسه

(٤١٠) خزانة الأدب ١٨٩/١١

(٤١١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣٣١/٧

(٤١٢) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٧٢٨/١، ولم أفق على ترجمة للقيسي في المصادر

التي بين يدي، وقال الدكتور محمد الدعجاني "لم أعثر للقيسي على ترجمة وافية شافية

" . مقدمة تحقيق إيضاح شواهد الإيضاح ١٣/١

(٤١٣) اللسان (أ ج أ) ٨٢/١

(٤١٤) المخصص ٦٥١/٧

(٤١٥) المحكم والمحيط الأعظم ٣٣١/٧

(٤١٦) خزانة الأدب ١٨٦/١١

(٤١٧) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ٢٦٧

(٤١٨) انظر: المخصص ٣٠٧/٧

(٤١٩) خزانة الأدب ١٨٥/١١

(٤٢٠) الرجز لأبي النجم. انظره في: المخصص ٣٠٧/٧، والمقصود والممدود ص ٢٦٧،

واللسان (أ ج أ) ٨٢/١

(٤٢١) المخصص ٣٠٧/٧

(٤٢٢) السابق نفسه

(٤٢٣) المحكم والمحيط الأعظم ٢٠٩/١٢، واللسان (ب و ب) ٥٤٤/١، والقاموس المحيط ص ٦٠

(٤٢٤) البيت من البحر البسيط للفُلاخ بن حُبابة، وقيل: لابن مقبل. انظره في: دقائق التصريف ص ٢٢٨، والمحكم ٢١٠/١٢، واللسان (ب و ب) ٥٤٤/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٣/٢

(٤٢٥) اللسان (ب و ب) ٥٤٥/١، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢١٠/١٢

(٤٢٦) اللسان (ب و ب) ٥٤٥/١

(٤٢٧) غريب الحديث لابن قتيبة ٤٣/٢

(٤٢٨) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ص ١٣٦

(٤٢٩) دقائق التصريف ص ٣٤٨

(٤٣٠) هو علي بن حازم اللحياني، وقيل: علي بن المبارك، من علماء اللغة، عاصر الفراء، وأخذ عن الكسائي والأصمعي وغيرهما، ولم أقف على تاريخ ولادته ووفاته فيما بين يدي من مصادر. انظر: بغية الوعاة ١٥٥/٢، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٧-١٠٨

(٤٣١) المحكم والمحيط الأعظم ٢٠٩/١٢، وانظر: اللسان (ب و ب) ٥٤٥/١

(٤٣٢) المحكم والمحيط الأعظم ٢١٠/١٢، واللسان (ب و ب) ٥٤٥/١، والقاموس المحيط ص ٦٠، وبصائر ذوي التمييز للفيروز ١٩٩/٢

(٤٣٣) انظر: دقائق التصريف

(٤٣٤) المحكم والمحيط الأعظم ٢١٠/١٢، واللسان (ب و ب) ٥٤٥/١

(٤٣٥) المخصص ٦٠٨/٥

(٤٣٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥

(٤٣٧) مقاييس اللغة ٣١٤/١

(٤٣٨) كتاب التهذيب الوسيط في النحو للصنعاني ص ٤٣٤

(٤٣٩) اللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩، وانظر: القاموس المحيط ص ١٣٤٧، وبصائر ذوي

التمييز للفيروز ٣٨١/٥

- (٤٤٠) شرح الملوكي في التصريف ص ٤١٣
- (٤٤١) إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٨/٢
- (٤٤٢) بصائر ذوي التمييز ٣٨١/٥، والقاموس المحيط ص ١٣٤٧
- (٤٤٣) دقائق التصريف ص ٣٠٥
- (٤٤٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٤٨٠/٧
- (٤٤٥) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٩٨٤
- (٤٤٦) أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢، وانظر: خزانة الأدب ٤٧٩/٧
- (٤٤٧) المخصص ٦٠٨/٥
- (٤٤٨) المحكم والمحيط الأعظم ٧٦/١٠
- (٤٤٩) أمالي ابن الشجري ٢٣٢/٢
- (٤٥٠) السابق نفسه، وانظر: خزانة الأدب ٤٧٩/٧
- (٤٥١) الكليات ص ٩٨٤
- (٤٥٢) مختار الصحاح ص ٤١٩
- (٤٥٣) مجمل اللغة ص ٩٤٠
- (٤٥٤) خزانة الأدب ٤٨١/٧، وانظر: المنصف ٢١٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٢٩/٢، وشرح الملوكي ص ٤١٣، وتهذيب الصحاح ١٠٩٥/٣، والمخصص ٢٩٥/١، واللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩ و٤٤٥، وتهذيب اللغة ٢٤١/١٤
- (٤٥٥) سورة الذاريات، آية (٤٧)
- (٤٥٦) مختار الصحاح ص ٤٢٠
- (٤٥٧) سورة الذاريات، آية (٤٧)
- (٤٥٨) الكليات ص ٩٨٤
- (٤٥٩) الكليات ص ٩٨٥
- (٤٦٠) الكليات ص ٩٨٤
- (٤٦١) معجم الصواب اللغوي للدكتور: أحمد مختار عمر ص ٩٣
- (٤٦٢) السابق نفسه
- (٤٦٣) أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢

- (٤٦٤) المخصص ٢٩٥/١
- (٤٦٥) تهذيب اللغة ٢٨٢/١٢
- (٤٦٦) السابق نفسه
- (٤٦٧) الكناش ٣٤٢/٢
- (٤٦٨) المحكم والمحيط الأعظم ٢٦٦/٨، وانظر: إصلاح المنطق ص ٣٠١، وتهذيب اللغة ٢٨٢/١٢ و ٢٨٣، ومقاييس اللغة ١٤٩/٣، واللسان (س د س) ٥٣٥/٤، وخزانة الأدب للبغدادي ١٧٢/٤
- (٤٦٩) الكتاب ٤٨٢-٤٨١/٤
- (٤٧٠) انظر: الكتاب ٤٨٢/٤
- (٤٧١) انظر: الكناش ٣٤٢/٢
- (٤٧٢) المحكم والمحيط الأعظم ٢٦٦/٨، وانظر: اللسان (س د س) ٥٣٥/٤
- (٤٧٣) الكتاب ٤٨١/٤
- (٤٧٤) الكناش ٣٤٢/٢
- (٤٧٥) السابق نفسه
- (٤٧٦) المحكم والمحيط الأعظم ٧٥/١٠، واللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩
- (٤٧٧) اللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩، وتهذيب اللغة ٢٣٨/١٤
- (٤٧٨) اللسان ٤٤٤/٩، وانظر: شرح الملوكي ص ٤١٣، والمنصف ٢/٢١٥، وسر صناعة الإعراب ٧٢٩/٢
- (٤٧٩) اللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩، ومختار الصحاح ص ٤١٩، وانظر: تهذيب الصحاح ١٠٩٥/٣
- (٤٨٠) أمالي ابن الشجري ٢/٢٣١، وخزانة الأدب ٧/٤٧٨
- (٤٨١) خزانة الأدب ٧/٤٧٦
- (٤٨٢) اللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩، وتهذيب اللغة ٢٣٨/١٤
- (٤٨٣) شرح الملوكي ص ٤١٣
- (٤٨٤) سر صناعة الإعراب ٧٢٩/٢، وانظر: المخصص ١/٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٠

- (٤٨٥) سورة آل عمران، آية (١٢١)
- (٤٨٦) إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٨/٢
- (٤٨٧) شرح الملوكي في التصريف ص ٤١٣
- (٤٨٨) الأفعال لابن القوطية ص ١٦٢
- (٤٨٩) السابق نفسه
- (٤٩٠) أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢
- (٤٩١) السابق نفسه، وانظر: خزانة الأدب ٤٧٨/٧، وبصائر ذوي التمييز ٣٨١/٥،
والقاموس المحيط ص ١٣٤٧
- (٤٩٢) سر صناعة الإعراب ٧٢٩/٢
- (٤٩٣) شرح الملوكي في التصريف ص ٤١٣
- (٤٩٤) القاموس المحيط ص ١٣٤٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٨/٢، ودقائق التصريف
ص ٣٠٥
- (٤٩٥) شرح الملوكي في التصريف ص ٤١٣
- (٤٩٦) المحكم والمحيط الأعظم ٧٥/١٠، وخزانة الأدب ٤٧٧/٧، واللسان (ي د ي)
٤٤٤/٩
- (٤٩٧) أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢، وخزانة الأدب ٤٧٨/٧
- (٤٩٨) أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢
- (٤٩٩) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٩٣
- (٥٠٠) المحكم والمحيط الأعظم ٧٥/١٠، وخزانة الأدب ٤٧٨/٧، واللسان (ي د ي)
٤٤٤/٩
- (٥٠١) السابق نفسه
- (٥٠٢) أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢
- (٥٠٣) تهذيب اللغة ٢٤١/١٤
- (٥٠٤) القاموس المحيط ص ١٣٤٧
- (٥٠٥) السابق نفسه
- (٥٠٦) المنصف ٢١٥/٢

- (٥٠٧) إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٨/٢، وانظر: المخصص ٢٩٥/١
- (٥٠٨) الكتاب ٤٥١/٣، وانظر: اللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩، ومجمل اللغة ص ٩٤٠، ومقاييس اللغة ١٥١/٦
- (٥٠٩) خزنة الأدب ٤٨٠/٧
- (٥١٠) اللسان (ي د ي) ٤٤٤/٩-٤٤٥
- (٥١١) خزنة الأدب ٤٩٠/٧
- (٥١٢) أمالي ابن الشجري ٢٣٢/٢
- (٥١٣) الجدول فى إعراب القرآن وصرفه ١٧٤/١
- (٥١٤) شرح الملوكى فى التصريف ص ٤١٣
- (٥١٥) همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي ١٢١/١
- (٥١٦) انظر: الكتاب ٢٤٠/٣-٢٤١
- (٥١٧) السابق نفسه
- (٥١٨) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٤
- (٥١٩) انظر: كتاب الإيضاح للفارسي ص ٢٣٢
- (٥٢٠) انظر: الخصائص لابن جني ص ٨٤٥
- (٥٢١) انظر: المفصل فى صنعة الإعراب للزمخشري ص ٦٤
- (٥٢٢) انظر: المرتجل لابن الخشاب ص ٧٨
- (٥٢٣) انظر: اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبري ٥٠٨/١
- (٥٢٤) انظر: شرح المفصل ٧٠/١
- (٥٢٥) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥/٢
- (٥٢٦) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لمحمد بن جمال الدين بن مالك ص ٤٦٣
- (٥٢٧) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٤١٠/١
- (٥٢٨) انظر: اللسان (د ع د) ٣٥٩/٣
- (٥٢٩) انظر: شرح شنور الذهب لابن هشام ص ٤٦٢

- (٥٣٠) البيت من البحر المنسرح لجريير أو لعبيد الله بن قيس الرقيات، ويروى (تتقّع) بدلاً من (تتلفع)، و(تُسق) بدلاً من (تُغذ)، انظر: الخصائص ص ٦٧٣، وص ٤٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١، والمنصف ٧٧/٢، والكامل للمبرد ٤٠٨/١، والمرتلج ص ٧٨، والمفصل ص ٦٤
- (٥٣١) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٨/١، وانظر: الإيضاح للفارسي ص ٢٣٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٣
- (٥٣٢) شرح المفصل ٧٠/١
- (٥٣٣) همع الهوامع ١٢٢/١
- (٥٣٤) السابق نفسه
- (٥٣٥) السابق نفسه، وانظر: شرح تسهيل الفوائد ٤١١/١
- (٥٣٦) الهمع ١٢١/١
- (٥٣٧) شرح الأشموني ٤٢١/٢
- (٥٣٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٨
- (٥٣٩) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩
- (٥٤٠) السابق نفسه، وشرح المفصل ٧١/١
- (٥٤١) الكتاب ٢٤١/٣، واللباب ٥٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ٩٥/٢
- (٥٤٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٢
- (٥٤٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦٣
- (٥٤٤) شرح تسهيل الفوائد ٤١٠/١، وشرح الأشموني ٤٢١/٢
- (٥٤٥) انظر: الإيضاح ص ٢٣٢، وهمع الهوامع ١٢٢/١
- (٥٤٦) الإيضاح للفارسي ص ٢٣٢
- (٥٤٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤٧/١-١٤٨
- (٥٤٨) المنصف ٧٨/٢
- (٥٤٩) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، عالم بالعربية والقراءات، من كتبه: (الافتراح في تلخيص الإيضاح)، و(فصل المقال في أبنية الأفعال)، وغيرهما. توفي سنة (٦٤٦هـ). انظر: الأعلام ١٣٨/٧

- (٥٥٠) شرح تسهيل الفوائد ٤١١/١، وانظر: الهمع ١٢٢/١
- (٥٥١) انظر: المفصل ص ٦٤
- (٥٥٢) انظر: المرتجل ص ٧٨
- (٥٥٣) انظر: اللسان (د ع د) ٣٥٩/٣
- (٥٥٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٨٠/٢
- (٥٥٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٨/١، وهمع الهوامع ١٢٢/١
- (٥٥٦) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٢
- (٥٥٧) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٨-٦٩، وشرح الكافية الشافية ٩٥/٢،
والهمع ١٢٢/١
- (٥٥٨) انظر: القاموس المحيط ص ٢٨١
- (٥٥٩) اللباب ٥٠٨/١، وانظر: الإيضاح ص ٢٣٢، والمرتجل ص ٧٨
- (٥٦٠) همع الهوامع ١٢٢/١، وانظر: شرح تسهيل الفوائد ٤١٠/١
- (٥٦١) اللباب ٥٠٨/١
- (٥٦٢) همع الهوامع ١٢٢/١، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٨/٢، وشرح تسهيل
الفوائد ٤١١/١
- (٥٦٣) سبق تخريج البيت في الصفحات السابقة.
- (٥٦٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩
- (٥٦٥) السابق نفسه
- (٥٦٦) السابق نفسه
- (٥٦٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢٨٠/٢
- (٥٦٨) شرح الأشموني ٤٢١/٢
- (٥٦٩) همع الهوامع ١٢١/١
- (٥٧٠) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٣١٤
- (٥٧١) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٢
- (٥٧٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٣
- (٥٧٣) انظر: شرح المفصل ٧١/١

- (٥٧٤) انظر: شرح تسهيل الفوائد ٤١١/١
- (٥٧٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٢
- (٥٧٦) انظر: همع الهوامع ١٢٢/١
- (٥٧٧) انظر: اللباب ٥٠٨/١
- (٥٧٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٨٠، وشرح الأشموني ٢/٤٢١
- (٥٧٩) معاني القرآن للأخفش ٢٠/١
- (٥٨٠) معاني القرآن للأخفش ١/١٠٥-١٠٦
- (٥٨١) معاني القرآن للأخفش ١/١٤٧-١٤٨
- (٥٨٢) المنصف ٢/١٨١
- (٥٨٣) الكتاب ٤/٣٩٤
- (٥٨٤) انظر: المنصف ٢/١٨١
- (٥٨٥) انظر: المقتضب ٢/٢٦٦، والكامل للمبرد ٣/٣٨٥-٣٨٦
- (٥٨٦) انظر: المنصف ٢/١٨١
- (٥٨٧) انظر: المخصص ٧/٣٩٥
- (٥٨٨) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢٦ و ص ١٢٩
- (٥٨٩) انظر: شرح المفصل ٨/٣٩
- (٥٩٠) انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ١/٤٣٠
- (٥٩١) المقصور والممدود ص ٤٥١
- (٥٩٢) انظر: المقصور والممدود ص ٤٥٣
- (٥٩٣) سفر السعادة وسفير الإفادة ١/٤٣٠
- (٥٩٤) المنصف ٢/١٨١
- (٥٩٥) السابق نفسه
- (٥٩٦) السابق نفسه
- (٥٩٧) السابق نفسه
- (٥٩٨) المنصف ٢/١٨٠، وانظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ١/٤٣١
- (٥٩٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢٩

- (٦٠٠) المنصف ١٨١/٢
- (٦٠١) الكامل للمبرد ١٠٠٤/٢، وانظر: المقتضب للمبرد ٣٨٥/٣-٣٨٦
- (٦٠٢) القاموس المحيط ص ٥٥١
- (٦٠٣) سفر السعادة وسفير الإفادة ٤٣٠/١
- (٦٠٤) خزنة الأدب ١٥٧/١
- (٦٠٥) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢٨٨/١
- (٦٠٦) كتاب الحل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ص ٨١
- (٦٠٧) سورة المؤمنون، آية (٢٠)
- (٦٠٨) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بكسر السين الممدودة، وحجتهم قوله تعالى: "وَطُورِ سِينِينَ"، وعلى هذه القراءة تكون "سيناء" ممنوعة من الصرف للتأنيث المعنوي والعلمية؛ لأنه اسم بقعة، وقيل للعجمة معها. انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢٥٦، وكتاب السبعة في القراءات ص ٤٤٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٤٠٢ والنشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢
- (٦٠٩) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢٨٩/١
- (٦١٠) الحل في شرح أبيات الجمل ص ٨١
- (٦١١) خزنة الأدب ١٥٥/١٠
- (٦١٢) إيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٥/١
- (٦١٣) البيت من البحر الطويل لمزاحم العقيلي، انظره في: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٣/١، والحل في شرح أبيات الجمل ص ٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٨، وخزنة الأدب ١٥٠/١٠
- (٦١٤) الحل في شرح أبيات الجمل ص ٨١
- (٦١٥) إيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٥/١
- (٦١٦) الحل في شرح أبيات الجمل ص ٨١
- (٦١٧) المقتضب ٣٨٥/٣
- (٦١٨) إيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٥/١
- (٦١٩) المقتضب ٣٨٦/٣

- (٦٢٠) انظر: خزانة الأدب ١٥٥/١٠
- (٦٢١) المنصف ١٨١/٢
- (٦٢٢) السابق نفسه
- (٦٢٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفرسي ص ٤٧٨
- (٦٢٤) تهذيب اللغة ١٥ / ٦٠ ، وانظر : اللسان (ث ل ث) ١ / ٦٩١
- (٦٢٥) اللسان (ث ل ث) ١ / ٦٩١
- (٦٢٦) السابق نفسه
- (٦٢٧) السابق نفسه
- (٦٢٨) انظر: الكليات ص ٣٢٧
- (٦٢٩) السابق نفسه
- (٦٣٠) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ١/٣٩٣
- (٦٣١) القاموس المحيط ص ٥٩٦
- (٦٣٢) اللسان (ش و ش) ٥/٢٢٨
- (٦٣٣) السابق نفسه
- (٦٣٤) انظر: مختار الصحاح ص ٢٠٨
- (٦٣٥) القاموس المحيط ص ٥٩٦
- (٦٣٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٤٦٠
- (٦٣٧) السابق نفسه
- (٦٣٨) انظر مخارج الحروف وصفاتها في المصادر والمراجع المذكورة في حديثي عن
الخلافة في كلمة (الجر).
- (٦٣٩) معجم الصواب اللغوي ص ٤٧٩
- (٦٤٠) السابق نفسه
- (٦٤١) السابق نفسه
- (٦٤٢) السابق نفسه
- (٦٤٣) السابق نفسه
- (٦٤٤) إصلاح المنطق ص ٢١٨ ، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ١٨٠

- (٦٤٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٨٠، وانظر: القاموس المحيط ص ١٢٣٦
(٦٤٦) السابق نفسه
(٦٤٧) القاموس المحيط ص ١٢٣٦
(٦٤٨) لحن العوام ص ١٩١
(٦٤٩) المحكم ١٠/١٦٠، واللسان (ن ت ن) ٨/٤٤٨، وانظر: المخصص ٥/٢٦٥، ولحن العوام ص ١٩٠
(٦٥٠) إصلاح المنطق ص ٢١٨، وانظر: تهذيب اللغة ١٤/٢٥٥، واللسان ٨/٤٤٩، ولحن العوام ص ١٩١
(٦٥١) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/١٦٠
(٦٥٢) السابق نفسه، وانظر: المخصص ٥/٢٦٥، واللسان (ن ت ن) ٨/٤٤٩
(٦٥٣) إصلاح المنطق ص ٢١٨، وانظر: لحن العوام ص ١٩١
(٦٥٤) لحن العوام ص ١٩١
(٦٥٥) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/١٦٠-١٦١، وانظر: اللسان ٨/٤٤٨
(٦٥٦) لحن العوام ص ١٩١
(٦٥٧) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/١٦٠، واللسان (ن ت ن) ٨/٤٤٨
(٦٥٨) المخصص ٥/٢٦٥
(٦٥٩) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٣
(٦٦٠) معاني القرآن للأخفش ٤/١
(٦٦١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٣
(٦٦٢) مختار الصحاح ص ٣٦٨، وانظر: لحن العوام ص ١٩١
(٦٦٣) الكتاب ٤/١٠٩
(٦٦٤) اللسان (ن ت ن) ٨/٤٤٨، وانظر: مختار الصحاح ص ٣٦٨
(٦٦٥) المخصص ٥/٢٦٥
(٦٦٦) تهذيب اللغة ١٤/٢٥٥، واللسان (ن ت ن) ٨/٤٤٩
(٦٦٧) لحن العوام ص ١٩١
(٦٦٨) معاني القرآن للأخفش ٤/١، وانظر: إصلاح المنطق ص ٢٢٨

- (٦٦٩) المخصص ٢٦٥/٥
- (٦٧٠) لحن العوام ص ١٩٠
- (٦٧١) السابق نفسه
- (٦٧٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٨٠
- (٦٧٣) إصلاح المنطق ص ١٢٨، وانظر: الكتاب ٢٧٣/٤
- (٦٧٤) لحن العوام ص ١٩١
- (٦٧٥) المحكم والمحيط الأعظم ١٦٠/١٠، واللسان (ن ت ن) ٤٤٨/٨
- (٦٧٦) خزنة الأدب ٤٣٤/٧
- (٦٧٧) القاموس المحيط ص ٣٢٩
- (٦٧٨) المحكم والمحيط الأعظم ٧٦ / ١٠ ، واللسان (ي د ي) ٤٤٥/٩
- (٦٧٩) بصائر ذوي التمييز ٣٨١/٥

المصادر والمراجع:

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة: أ.د/ أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف الشيخ: شهاب الدين أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء، المتوفى سنة (١١١٧هـ)، وضع حواشيه وحققه : أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

أخبار النحويين البصريين، تأليف: أبي سعيد السيرافي، تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية.

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، المتوفى (٧٤٥هـ)، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

أساس البلاغة للزمخشري، قدم له وشرح غريبه وعلق عليه الدكتور: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣-٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣

إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.

إعراب القرآن العظيم للشيخ زكريا الأنصاري، تحقيق وتعليق الدكتور: موسى علي موسى مسعود، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

إعراب القرآن الكريم وبيانه، تأليف الأستاذ: محيي الدين الدرويش، دار اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، ودار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سوريا، ط٧، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٧، ٢٠٠٧م.

أمالي ابن الشجري (٤٥٠-٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣-٥٧٧هـ)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف: أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي من علماء القرن السادس الهجري، دراسة وتحقيق الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف: مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة (٨١٧هـ)، الجزء الثاني، تحقيق الأستاذ: محمد علي النجار، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف،

- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، الجزء الخامس، تحقيق الأستاذ: عبد العليم الطحاوي، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، الجزء السادس، تحقيق الأستاذ: عبد العليم الطحاوي، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور: رمضان عبد التواب، دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق الدكتور: محمد بدوي المختون، مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى سنة (٣٧٧هـ-٩٨٧م)، تحقيق وتعليق الدكتور: عوض ابن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- تهذيب الصحاح، تأليف: محمد بن أحمد الزنجاني (٥٧٣هـ-٦٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وأحمد عطار، عني بنشره: محمد سرور الصبان، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء الثالث، تحقيق: عبد الحلیم النجار، مراجعة: محمد علي النجار، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء الخامس، تحقيق: عبد الله درويش، مراجعة: محمد علي النجار، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء السادس، تحقيق الدكتور: محمد عبد المنعم خفاجي، والأستاذ: محمود فرج العقدة، مراجعة الأستاذ: علي محمد البجاوي، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء السابع، تحقيق: عبد السلام سرحان، مراجعة: محمد علي النجار، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء التاسع، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء العاشر، تحقيق: علي حسن هلالی، مراجعة: محمد علي النجار، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء الثاني عشر، تحقيق: أحمد عبد العليم البردونی، مراجعة: علي محمد البجاوي، تراثنا، (د.ت).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء الرابع عشر، تحقيق: يعقوب عبد النبي، مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، تراثنا، (د.ت).

تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الجزء الخامس عشر، تحقيق: إبراهيم الإبياري، تراثنا، (د. ت).

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، تصنيف: محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٢م.

الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣)، الجزء الأول، والجزء الرابع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، الجزء السابع، والجزء العاشر، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، الجزء الحادي عشر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، حققه: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

الخصائص الصوتية لقراءة عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-، تأليف الدكتور: رجب عثمان محمد عيسى، دار الرضا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

دراسة الصوت اللغوي، الدكتور: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٤،
١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف
بالسمين الحلبي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد محمد
الخرائط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، المتوفى بعد سنة
(٣٣٨هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار البشائر
للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة دار الشام للطباعة، دمشق، ط١،
١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري
(٢٧١-٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عز
الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

سر صناعة الإعراب، تأليف: إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى
سنة (٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هندراوي، دار القلم،
دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

سفر السعادة وسفير الإفادة، تأليف: علم الدين أبي الحسن السخاوي (٥٥٨-
٦٤٣هـ)، حققه الدكتور: محمد أحمد الدالي، قدم له الدكتور: شاكر
الفحام، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠١٢م.

شرح الأشموني المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: نور الدين
علي بن محمد الأشموني، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية،
صيدا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة
(٧٤٩هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور: ناصر حسين علي، دار سعد
الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام: أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١هـ-٣٢٨هـ)، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦

شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف: عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

شرح الكافية الشافية، تأليف الإمام: أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الشافعي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ.

شرح المفصل للشيخ العالم جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

ضرائر الشعر، تأليف: أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة (٦٦٣هـ)، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

علم الأصوات، دكتور: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
غريب الحديث، تأليف: ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط٢، ٢٠١٠م.

الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، (إعراب-تفسير-قراءات)، تحقيق: د/فهمي حسن النمر، د/ فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني، المتوفى سنة (٤٤٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

الكامل، تأليف الإمام: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ)، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه الدكتور: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، تأليف الإمام: أبي القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي، المتوفى سنة (٣٣٧هـ)، حققه وقدم له وشرحه: عز الدين التنوحي، عضو المجمع العلمي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٣م.

كتاب الأفعال لابن القوطية، المتوفى سنة (٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي السرقسطي (ت ٤٠٠هـ)، الجزء الأول، تحقيق الدكتور: حسين محمد شرف، مراجعة الدكتور: محمد علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

كتاب الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، المتوفى سنة (٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

كتاب التهذيب الوسيط فى النحو، تصنيف: سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، المتوفى سنة (٦٨٠هـ)، تحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، بيروت، لبنان، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، الجزء الأول، حققه وقدم له: إبراهيم الإبياري، راجعه: محمد خلف الله أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، الجزء الثالث، تحقيق الأستاذ: عبد الكريم الغرابوي، مراجعة الأستاذ: عبد الحميد حسن، مجمع اللغة العربية، المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

كتاب الحل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطلبوسى (٤٤٤-٥٢١هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور: مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٢٠١٠م.

كتاب سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١

تاب الشوارد أو (ما تفرد به بعض أئمة اللغة)، تأليف: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، المتوفى سنة (٦٥٠هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة الدكتور: محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط٢

كتاب الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، المتوفى (٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

كتاب المذكر والمؤنث، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور: صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

كتاب معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، المتوفى سنة (٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

كتاب المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ)، الجزء الثالث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، المجلس الأعلى للسنن الإسلامية، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨هـ)، طبعة جديدة، حققها وخرَّج أحاديثها وعلق عليها: عبد الرازق المهدي، دار

إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط٢،
١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للإمام: أبي محمد مكي ابن
أبي طالب القيسي، (٣٥٥-٤٣٧هـ)، تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد
شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى
الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م)، قابله على نسخة خطية وأعدّه
للتبع ووضع فهرسه الدكتور: عدنان درويش، ومحمد المصري،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
(٥٣٨-٦١٦هـ)، الجزء الأول، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار
الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مطبوعات
مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، الجزء الثاني، تحقيق الدكتور: عبد
الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق،
سوريا، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١،
١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

لحن العوام، تأليف: أبي بكر محمد بن حسن بن مزحج الزبيدي (٣١٦-
٣٧٩هـ)، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،
ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

لسان العرب للإمام ابن منظور، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من
السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (٢٣٠-٣١١هـ)، تحقيق
الدكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣،
١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٦م.

مجل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، المتوفى سنة (٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، الجزء الأول بتحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم النجار، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، قدم له وعلق عليه الدكتور: يحيى مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

المخصص، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، المتوفى سنة (٥٧٧هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

مراتب النحويين، تأليف: عبد الواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١٢م.

المرتلج لابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب)، (١٤٩٢هـ- ٥٦٧هـ)، شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني المتوفى (٤٧١هـ)، ضبط نصه وأشرف عليه: عطية لطفي، علق حواشيه الدكتور: أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١٢م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه وعلق موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، دار الفكر.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي النحوي (٢٨٨-٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).

المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منفتح مصفى للإمام الجليل: بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، الجزء الرابع، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

معجم الصواب اللغوي (دليل المتنقف العربي)، الدكتور: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجوالقي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٤، ٢٠١٢هـ/٢٠١٢م.

المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، (أبي القاسم محمود بن عمر ابن محمد الخوارزمي، المتوفى (٥٣٨هـ))، تحقيق ودراسة الدكتور: خالد إسماعيل حسان، راجعه الأستاذ الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

المقصود والممدود لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠هـ-٣٥٦هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

من أسرار اللغة، تأليف الدكتور: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م.

المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، بتحقيق لجنة من الأساتذيين: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).

همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، المتوفى سنة (٩١١هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).